الجريمة والسلوك المنحرف (*)

د. فواز عويد فياض العنزي
أستاذ مشارك بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت

الملخص:

تواجه معظم دول العالم، وبغض النظر عن مستوياتها الاقتصادية والثقافية، العديد من التحديات الاجتماعية خاصة في ظل الطفرة التكنولوجية الهائلة التي يشهدها العالم في أيامنا الحاضرة، والتي من أهمها زيادة انتشار ظاهرة الجريمة والسلوك المنحرف، لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم عرض وصفي ونقدي لموضوع الجريمة والانحراف في ضوء الاتجاهات النظرية السوسيولوجية المتمثلة في الاتجاهات الوظيفية، والتفاعلية الرمزية والصراع الاجتماعي، وما يندرج تحتهم من نظريات مختلفة، وتحديد الآراء النظرية المطروحة للتعرف على أنواع الجريمة والسلوك المنحرف والعوامل المرتبطة بها، والأسباب المؤدية إلى ارتكابها والحلول المطروحة بصددها . ولتحديد اهمية "المغزى السوسيولوجي" لقضايا "الإجرام والسلوك المنحرف"، تضمنت الدراسة المتغيرات الاجتماعية بكل أشكالها، لأهميتها في مجال تربية النشء في مراحل تكوين شخصيته، والتي يتم من خلال كل منها يتم تشكيل أنماط سلوكية محددة ومقبولة اجتماعياً وثقافياً. وتشمل تلك المتغيرات الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام والحي السكني وجماعة الأصدقاء. كما انها لا تغفل أثر تلك المتغيرات في دفع الأفراد –احياناً– إلى ارتكاب السلوكيات غير المقبولة مجتمعياً.

كما تهدف الدراسة إلى تقديم رؤية مستقبلية لكيفية التصدي للجريمة وللسلوك المنحرف، وذلك من خلال علاقتهما بالعوامل الاقتصادية ودور التكنولوجيا المعاصرة في تغيير طبيعة الجريمة والانحراف في المستقبل. ومن شأن هذه الرؤية أن تساعد متخذ القرار في بناء سياسات ووضع استراتيجيات تجنب المجتمع وأفراده أخطار السلوكيات المضرة والمجرمة.

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٢) العدد (٣) أبريل ٢٠٢٢.**

Abstract:

Countries all over the world suffer from many social and economic challenges because of the huge technological boom the world witnesses today, such as crime and deviant behavior, therefore, this study is aimed to present a comprehensive detailed view of crime and deviant behavior, in light of sociological perspectives such as: functionalism, symbolic interaction, and conflict to better understand crime and deviance.

Sociological perspectives are presented here, to demonstrate the importance of social variables in all their forms, for their importance in the field of youth education, especially in childhood stage, through which positive behavioral patterns are formed. These variables include family, school, mass media, residential neighborhood, and peer group, and the impact of these variables on crime and deviant behavior. Also, the study provided a future vision of how to address crime and deviant behavior, through their relationship with economic factors and the role of contemporary technology in changing the nature of crime and deviant behavior in the future.

المقدمة:

تتناول هذه الدراسة موضوع الجريمة والسلوك المنحرف، والذي يعد أحد الموضوعات المهمة ذات الصلة الوطيدة بالواقع المعاش في حياة المجتمعات المعاصرة. وتتمثل إشكالية هذا الموضوع في النتائج والآثار السيئة والسلبية المؤثرة على حياة الفرد والمجتمع، وعلى كافة الأصعدة. فقد اكدت الدراسات الحديثة زيادة معدلات الجريمة والسلوك المنحرف، وتعددت أنماطها وأبعادها المجتمعية، نتيجة أسباب وعوامل عديدة ومتنوعة ومتداخلة ومتفاعلة، منها على سبيل المثال لا الحصر؛ غياب الوعي الاجتماعي والاستخدام الخاطئ للتكنولوجيا المعاصرة، وما يعتري المتغيرات الاجتماعية من عوائق تحول دون تأديتها للوظائف المنوطة بها. تلك المتغيرات التي تتمثل في المحيط الأسري والمحيط المدرسي، ووسائل الإعلام المختلفة، والحي المحيط بالأسرة وجماعة الرفاق أو الصحبة التي تلعب دورًا بالغ الأهمية في تربية النشء منذ طفولتهم واتخاذ الأساليب العلاجية الفاعلة التي تحول دون وقوعهم في براثن الإجرام والسلوك المنحرف.

إذن نحن أمام موضوع بالغ الأهمية من حيث خطورته وآثاره السلبية على مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، مما يتطلب منا كباحثين الوقوف على ماهية المفاهيم الأساسية والمبادئ التي تُعيننا على اختيار الطرق والأساليب الناجحة في الكشف عن أخطار هذه السلوكيات الإجرامية والمنحرفة، وانعكاساتها الخطيرة على الحياة الاجتماعية الحالية والمستقبلية، حتى تستطيع المؤسسات المعنية الحد من تفاقم هذه السلوكيات الخطرة. ومن هذه السلوكيات الإجرامية والمنحرفة؛ الإدمان وتعاطي المخدرات والعنف ضد المرأة والعنف ضد الأطفال والعنف الأسري وجرائم التحرش الجنسي والسرقة والقتل...

فعلى سبيل المثال بالنسبة لمشكلة الإدمان وتعاطي المخدرات في الكويت، فإنه حسب إحصائيات مكتب مكافحة المخدرات التابع لمنظمة الصحة العالمية للعام ٢٠٢٠ إلى وجود حوالي ٧٠ ألف مدمن في الكويت أي حوالي ٧% من السكان، وأن أكثر أنواع المخدرات المنتشرة في الكويت الحشيش، ثم الهيروين، ثم الأفيون، وأخيرًا الكوكايين. يُذكر أن الكويت تعد من الدول المستهلكة للمخدرات والمؤثرات العقلية، وليست دولة منتجة (WHO : 2020).

أيضا على سبيل المثال بالنسبة لمشكلة العنف ضد المرأة في الكويت، أظهرت النتائج أن ٥٣,١% من الكويتيات تعرضن لأحد أنواع العنف في حياتهن، وجاء الاستغلال (الابتزاز) في المرتبة الأولى بواقع ٥١%، وجاءت الإساءة الجسدية في المرتبة الثانية بنسبة ٤٤ % ، تلتها الإساءة اللفظية بنسبة ٣٧ % (وزارة الشئون الاجتماعية بالكويت ، ٢٠١٣). إضافة لذلك، تظهر إحصائيات وزارة العدل في الكويت بين الأعوام ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩ أن متوسط عدد أفعال العنف المُبلغ عنه ضد المرأة هو ٣٦٨ حالة سنويًّا، مما يعني أن هناك حالة عنف واحدة على الأقل ضد المرأة يتم الإبلاغ عنها كل يوم (وزارة العدل بالكويت، ٢٠١٠).

من هذا المنطلق، اهتمت هذه الدراسة بالتحليل الشامل والتفصيلي لمفهوم وطبيعة وإشكالية موضوع الجريمة والسلوك المنحرف من خلال

الاتجاهات النظرية السوسيولوجية التالية:

أولاً: في الاتجاهات الوظيفية والتي تشمل: النظرية الوظيفية، ونظرية التوتر أو الانفعال ونظرية الفرصة، ونظرية الضبط الاجتماعي.

ثانيًا: الاتجاهات التفاعلية والتي تشمل: نظرية الاختلاط التفاضلي، ونظرية الوصم أوالوصف.

ثالثًا: الاتجاهات المتمثلة في نظرية الصراع.

رابعًا: ما بعد الحداثة والجريمة.

بمعنى آخر، تهدف الدراسة من عرض هذه الاتجاهات النظرية السوسيولوجية، وعلى اختلاف نظرياتها، إلى الوقوف على جميع الآراء والحلول التي تطرحها من خلال تحليلها لمفهوم الجريمة والسلوك المنحرف والأسباب الداعية إلى ارتكابها. ومن ثم الوقوف على مدى فاعلية الوسائل العلاجية التي تطرحها هذه الاتجاهات النظرية، ودورها في تقليص النتائج الخطيرة المترتبة على ارتكاب الجريمة والسلوك المنحرف، والوقوف ايضا على قصور المتغيرات الاجتماعية في الحد من أخطار ارتكاب الجريمة والسلوك المنحرف والآثار السيئة المترتبة عليها، وبالتالي انعكاساتها على الحياة الاجتماعية بشكل عام. إضافة إلى ذلك، سعت الدراسة إلى تناول دور الأجهزة الحكومية المسئولة إزاء تفشي مظاهر الجريمة والسلوك المنحرف في الأوساط الاجتماعية، وما إذا كانت العلاجات والسياسات المستخدمة قادرة على وضع الحلول المناسبة للحد من انتشار السلوكيات الإجرامية والانحرافات الاجتماعية المتنوعة التي انتشرت بشكل لافت في مجتمعات اليوم.

أخيرًا، يمكن اعتبار هذه الدراسة أحد المداخل البحثية في ظاهرة الجريمة والانحراف، والتي من شأنها أن تفتح بابًا جديدًا لتوجهات بحثية جديدة ودراسات علمية مستقبلية من شأنها أن تستوعب خطورة السلوكيات الإجرامية والانحرافات الاجتماعية في مجتمعات اليوم، وبالتالي ستساهم – إن اجتهدت –

في خلق سياسات واستراتيجيات حكومية وبرامج ومناهج تربوية وتوعوية متكاملة للحد من خطورته وآثاره السلبية وبخاصة على تربية النشء في حياتهم ومستقبلهم وبشكل دائم.

أهداف الدراسة:

١- التعرف على ماهية الجريمة والسلوك المنحرف من حيث التعريف والأنواع والعوامل المؤدية والنتائج المترتبة، مع تقديم لبعض الوسائل المتاحة والمقترحة لعلاجهما والوقاية من مضارهما.
٢- التعرف على أهم النظريات الاجتماعية التي أسهمت بشكل تفصيلي حول الجريمة والسلوك المنحرف والاطلاع على آرائها المتباينة حول الأسباب، ووسائل العلاج، والتي تم عرضها بشكل متكامل في مضمون هذه الدراسة.

أهمية الدراسة:

١- التركيز على موضوع حيوي وهام يتمثل في دراسة الجريمة والسلوك المنحرف في ضوء الاتجاهات النظرية السوسيولوجية المعاصرة.
٢- استعراض أبرز ما تنطوي عليه تلك الاتجاهات من نظريات اجتماعية لها دورها الفاعل في تفسير الجريمة والسلوك المنحرف من حيث المفهوم والأسباب والأنماط والوسائل العلاجية المطروحة.
٣- الوقوف على أكثر النظريات التي تناولتها الدراسة فعاليةً في تفسير الجريمة والسلوك المنحرف من خلال التحليل والنقد والمقارنة.
٤- التوصل إلى النتائج التي تمخضت عن تفسير تلك النظريات لظاهرتي الجريمة والسلوك المنحرف من حيث الأسباب والنتائج ووسائل العلاج.
٥- توضيح أهمية الدور الذي تلعبه المتغيرات الاجتماعية المتمثلة في المدرسة والأسرة ووسائل الإعلام المختلفة، والجيرة، والصحبة أو جماعة الرفاق تجاه تربية النشء، من خلال ما تسهم به من برامج ومناهج وأعمال تربوية وتوعوية وإرشادية.

٦- تطمح هذه الدراسة إلى إعطاء صورة واضحة عن أنواع الجريمة والسلوك المنحرف، لإتاحة الفرصة أمام الباحثين والمسئولين والمهتمين بهذا المجال للتعرف وبشكل أكثر تفصيلاً على خطورتها ومحاولة البحث عن وسائل أكثر فعالية لعلاجها.

تساؤلات الدراسة:

١- لماذا يظهر السلوك المنحرف لدى بعض الأشخاص؟
٢- ما دور البيئة المحيطة في ظهور السلوك المنحرف؟
٣- ما العوامل المؤدية لظهور السلوك المنحرف؟
٤- كيف نفسر ظهور السلوك المنحرف؟
٥- ما الدور الذي تقوم به المتغيرات الاجتماعية التي تناولتها الدراسة، في مجال الحد من انتشار الجريمة والسلوك المنحرف؟

مفاهيم الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة مجموعة من المفاهيم الأساسية ذات العلاقة بموضوعها، وذلك للتعرف على مضامينها باعتبارها المدخل الرئيس لفهم التفسيرات التي تقدمها النظريات الاجتماعية الواردة في ثنايا هذه الدراسة لظاهرتي الجريمة والسلوك المنحرف مع التركيز على ظاهرة الجريمة من حيث أركانها والأسباب الداعية لحدوثها والحلول المقترحة لعلاجها، ومن أوليات البحث العلمي في أي مجال من المجالات العلمية، هو إيجاد التعريف الواضح للظاهرة التي تشكل موضوع الدراسة بما يوفر للباحث فهم معالم ونطاق الظاهرة موضوع الدراسة وتمكنه من فهم الحقائق الاساسية حولها، كما تيسر له القدرة على تفسير السلوكيات أو الأنشطة التي يتضمنها موضوع الظاهرة المدروسة (الدوري، 1991، ١٢٠).

- **مفهوم الجريمة:**

الجريمة Crime مثل أي مشكلة أمنية واجتماعية واقتصادية لها نفس

خصائص المشكلات، ومنها: أنها متعددة ومتنوعة ومتداخلة وترجع إلى عوامل عديدة متفاعلة وتؤدي إلى نتائج سلبية عديدة. أيضًا، الجريمة مثل أي ظاهرة اجتماعية أخرى لها نفس خصائص الظواهر، ومنها أنها نسبية وزمنية وتاريخية وحتمية، فلا يكاد يخلو منها أي مجتمع إنساني، وهي تتنوع من حيث طبيعتها وأشكالها والأساليب المستخدمة في تنفيذها، وتختلف من مجتمع لآخر، ومن زمن لآخر (أبو النصر، ٢٠١٧، ١٠).

- من الناحية القانونية: تعرف الجريمة بأنها:

١- الفعل الذي ينتهك القانون الخاص بالجرائم، ويعاقب عليه بغرامات أو بسنوات من السجن، وغيرها من العقوبات (Kendall, Murray, and Linden, 2007, 50).

٢- الانحراف والخروج عن المعايير والمبادئ الأخلاقية والدينية من أجل تحقيق هدف ما، لا يتوافق مع التشريعات والنصوص القانونية، مما يؤدي إلى حدوث نتائج ذات تأثيرات سلبية على الأفراد والمجتمع (http://www.mawdoo3.com).

٣- عمل غير مشروع ويعاقب عليه القانون، باعتباره تجاوزًا لكافة الأحكام القانونية.

٤- ويعرف " كين براون " Ken Browne الجريمة بأنها: "أي عمل مُعَادٍ وخارق للقانون بدون عذر أو سبب دفاعي تدينه إجراءات المحاكمة، ويخضع الجاني هنا للعقاب لما ترتب على سلوكه من أضرار للمجتمع (أبو النصر، ٢٠١٩، ٥٠).

- **من الناحية الشرعية الدينية:**

تعرف الجريمة بأنها: "انتهاك متعمد للمعايير الشرعية أو القوانين السائدة بفعل دافع محدد، وهي من المحظورات الشرعية التي زجر الله عنها بحد أو تعزيز" (الماوردي، ١٩٧٩، ٢٧٣).

- **من الناحية الاجتماعية:** تعرف الجريمة بأنها:

١- يمكن النظر إلى الجريمة بأنها "المخالفة التي تتعدى النطاق الشخصي إلى النطاق العام، منتهكة بذلك القواعد أو القوانين، التي تنص على توقيع بعض العقوبات أو الجزاءات المشروعة" (مارشال، ٢٠٠٠، ٥٣٩).

٢- عمل يخترق الأسس الأخلاقية التي وضعت من قبل الجماعة، وجعلت الجماعة لاحترافها جزاء رسميًّا (الألفي، ٢٠١٦، ٣٤).

٣- كل انحراف عن المعايير الجمعية التي تتميز بدرجة عالية من النوعية والجبرية والكلية (Martin, 2003,100).

٤- توجه عدواني من قبل الأشخاص الذين يحترمون القيم الجمعية، تجاه الأشخاص الذين لا يحترمونها (راضي، ٢٠١٥، ٤٥).

٥- سلوك غير اجتماعي يمثل فعل خطر يترتب عليه ضرر، هذا السلوك مضاد للمجتمع ومخالف للقانون ولثقافة المجتمع، بما يستدعي ضرورة وجود عقاب مناسب لذلك (أبو النصر، ٢٠١٩، ٥٢).

مفهوم السلوك المنحرف:

تعريف السلوك المنحرف بالنسبة لعلماء الاجتماع يعتبر أمرًا نسبيًّا. وبهذا يصبح السلوك منحرفًا حينما يعرف اجتماعيًّا بذلك. كما أن تعريفات الانحراف تختلف باختلاف المكان والزمان والجماعة. ومن هنا، فمن الصعوبة بمكان إعطاء تعريف شامل للانحراف. فحينما يقوم علماء الاجتماع بدراسة ظاهرة الانحراف يحاولون معرفة الأنماط السلوكية التي تعرف بأنها انحراف، يحاولون معرفة الأنماط السلوكية التي تُعرف بأنها منحرفة، ويعرفه الأفراد الذين يقومون بارتكابها، ومعرفة الأسباب الداعية لكي يصبح هؤلاء الأفراد منحرفين، وكيفية معاملة المجتمع لهم (Schar, 1983, 191, 204).

في ضوء ما سبق، يمكن طرح بعض التعريفات للسلوك المنحرف على النحو التالي:

١- وفقًا لموسوعة علم الاجتماع، هناك أكثر من توجه في تعريف هذا

المصطلح، حيث يمكن اعتباره "صفه ملازمة لبعض أنواع السلوك أو الأشخاص، مثل الجانح، والشاذ جنسيًّا، والمريض النفسي،" كما يمكن النظر إليه "باعتباره دالاً على نمط من الأشخاص، ...، باعتباره خاصية صورية لبعض المواقف و الأنساق الاجتماعية" (مارشال، ٢٠٠٠، ٢٣٨).

٢- هو أي سلوك أو معتقد أو حالة تنتهك المعايير الثقافية في المجتمع أو الجماعة التي تحدث فيها (Adler & Adler, 1994, 189).

٣- هو أي فعل من شأنه أن يؤدي إلى انتهاك المعايير الأساسية القائمة في المجتمع، وتختلف من ثقافة لأخرى، ومن جماعة لأخرى، كما يختلف في درجة خطورته على الأفراد داخل المجتمع (طاهر، ٢٠١٨ , ٥٠).

٤- هو عدم الامتثال لمجموعة القواعد والمعايير المتداولة في المجتمع (Kendall et al., 2007, 189).

وهكذا يمكن ملاحظة تعدد التفسيرات السوسيولوجية للسلوك المنحرف تبعًا للتركيز على الدور الذي تقوم به الجماعات الاجتماعية في خلق هذا السلوك. ومن هنا اختلفت النظريات المفسرة للانحراف اختلافًا كبيرًا. ولذا، فإن كل نظرية تسهم بدورها وبطريقتها الخاصة في فهمنا للسلوك المنحرف. وبهذا، ليس هناك اتجاهٌ شاملٌ يعطي تفسيرًا متكاملاً لكل أنواع السلوك المنحرف. من هذا المنطلق، نجد أن النظريات المفسرة للانحراف والسلوك المنحرف التي تتناولها هذه الدراسة، تعتبر نظريات مكملة لبعضها بعضًا.

ثانيًا: أسباب الجريمة والسلوك المنحرف:

يمكن إجمال هذه الأسباب في: البيئة الاجتماعية غير السوية، وما يترتب عليها من تربية غير سليمة، وانعدام أو ضعف الوازع الديني والأخلاقي، واكتساب سلوكيات منحرفة، وبخاصة في مجال تعاطي المخدرات وتناول المسكرات. أيضًا تلعب الظروف الاقتصادية الصعبة وانتشار البطالة والفقر

وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في المجتمع دورًا في ظهور الجريمة والسلوك المنحرف.

ثالثًا: آليات مكافحة الجريمة والسلوك المنحرف:

من أهم هذه الآليات التي اقترحها علماء وخبراء الجريمة والانحراف ما يلي:

١- قيام الأجهزة الحكومية المتخصصة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني بوضع الخطط والبرامج الفاعلة في القضاء على العوامل المؤدية إلى ارتكاب الجرائم والسلوك المنحرف والظروف المهيئة لذلك.

٢- إنشاء مراكز علاجية وتأهيلية خاصة بالمدمنين على المخدرات والخمور، ومكافحة مصادرها رسميًّا واجتماعيًّا.

٣- حل المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها بعض الأسر، كالفقر والبطالة والتفكك الأسري باعتبارها من العوامل الهامة الداعية لارتكاب الجرائم والسلوكيات المنحرفة.

٤- دعم دور الأسرة في تربية الأبناء وتنشئتهم تنشئة اجتماعية سليمة من خلال وضع التشريعات اللازمة التي توفر الحماية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة، وتفعيل الضمان الاجتماعي لها.

٥- تفعيل دور المدرسة التربوي في مكافحة الجريمة والسلوك المنحرف من خلال تصميم برامج تعليمية وتربوية هادفة.

٦- تفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة من خلال تقديم البرامج الإعلانية البعيدة عن كل مظاهر العنف والأفعال الإجرامية التي لا تكاد تخلو منها معظم الأفلام والمسلسلات التي تعرض من خلال القنوات الفضائية الحالية.

٧- وضع عقوبات صارمة على مرتكبي الجرائم والسلوك المنحرف، والعمل على تنفيذها بكل جدية واقتدار.

الإطار المنهجي للدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة من حيث الأسلوب بشكل رئيس على الدراسة النظرية التحليلية النقدية المقارنة، للحصول على المعلومات والبيانات التي قدمتها النظريات الاجتماعية المختلفة التي تم عرضها حول الجريمة والسلوك المنحرف من حيث الأسباب والوسائل العلاجية. أما من حيث المنهج المستخدم في هذه الدراسة فهو المنهج الوصفي المقارن باتباع الأسلوب التحليلي التقيمي.

البحوث والدراسات السابقة:

الجزء التالي سوف يعرض لبعض البحوث الدراسات السابقة التي تناولت نمطًا من أنماط الجريمة الخطيرة في وقتنا الحاضر، والتي تتمثل في تجارة المخدرات وتعاطيها والتأثيرات السلبية الخطيرة على الأفراد من ناحية، وعلى المجتمع ككل من ناحية أخرى. ويمكن تناول هذه الدراسات وعرضها على النحو التالي:

١- دراسة "مارثا كليفلاند" M.Cleveland (1981):

وهي بعنوان "سوء استخدام الأسر والمراهقين للمخدرات – تحليل بنائي لأدوار الأطفال." لقد طُبقت هذه الدراسة الاستكشافية على مجموعة من الأسر للتركيز على دور الأسرة في صياغة مشكلات الشباب وبخاصة في مجال تعاطي المخدرات، وقد حاولت الدراسة أن تربط بين أدوار الطفل في الأسرة وبين مشاكله من خلال مناقشة علاقة الطفل بالوالدين. كما ناقشت الدراسة شيوع القلق والارتباك داخل الأسرة، وسوء أدائها الوظيفي، وانعدام شعور الطفل بالأمن والاطمئنان والحماية داخلها وغياب الرقابة الأسرية. وتوصي الدراسة بأن العلاج لتلك المشكلات، إنما يكمن في تدعيم وتقوية العلاقات الأسرية، وإبعاد الأطفال عن المشاكل والخلافات الزوجية، وظهور الوالدين بمظهر سلوكي متماسك أمام الأبناء، واقترحت في هذا المجال عقد جلسات أسرية اجتماعية تضم الآباء والأبناء لتعزيز الروابط بينهم، وإتاحة الفرصة للوالدين

بمناقشة الأبناء تجاه الصعوبات والمشكلات التي يواجهونها داخل الأسرة، بهدف الاتفاق على خلق وسط اجتماعي ملائم يحول دون الاستمرار في إثارة تلك المشكلات من خلال تنشئة الأبناء تنشئة اجتماعية سليمة تستهدف إبعاد الأبناء عن كل السلوكيات المنحرفة ومنها الميل إلى تعاطي المخدرات والإدمان عليها.

٢- دراسة "ناصر ثابت" (١٩٨٤):

وهي عن المخدرات وظاهرة استنشاق الغازات. بلغ عدد أفراد العينة ٤٢٥ مبحوثاً من الأحداث الجانحين في الوحدات الاجتماعية الشاملة لرعاية الأحداث، وخلصت الدراسة إلى النتائج الهامة التالية:

١- غالبية العينة يمارسون استنشاق الغراء.

٢- أن أكثر الأحداث الجانحين الذين يستنشقون الغراء أو الغازات هم من المواطنين وبنسبة ٧٨,١%.

٣- إن للأصدقاء سواء في المدرسة أو خارجها أكبر الأثر في اكتساب عادة الشم، ثم يأتي دور الصحف في المرتبة الثانية، ثم الأجانب في المرتبة الثالثة.

٤- كانت أهم الأسباب المؤدية إلى ممارسة استنشاق الغازات وفقًا لقناعات المتعاطين في العينة كالتالي:

أ- زيادة وقت الفراغ لديهم.

ب - كثرة المشكلات الأسرية.

ج - محاولة الهروب من الواقع.

د - الملل من المدرسة.

هـ - المعاناة من الغربة وبعد الأهل.

و - صعوبة ظروف العمل.

٣- دراسة "محمد عيسى برهوم" (1984):

وهي بعنوان: "ظاهرة تعاطي المخدرات في الأردن"، والتي تهدف إلى:

١- التعرف على أنواع المخدرات والأسباب المؤدية على تعاطيها، ومدى انتشار هذه الظاهرة، وطرق تعاطيها.

٢- الكشف عن أكثر الفئات التي ينتمي إليها المتعاطين للمخدرات، وطرق الحصول عليها، والجرائم التي يرتكبونها لتحقيق هذا الهدف.

٣- الكشف عن أثر ثقافة الأسرة في دخول الأبناء في هذه التجربة الخطيرة ذات الآثار السيئة المترتبة على ممارستها.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- إن أكثر المتعاطين كانوا من الذين يتعاطون الحشيش بنسبة ٥٩% من أفراد العينة. والأسباب المؤدية إلى تعاطيها ترجع إلى محاولة تجربة تعاطي للمخدرات عن طريق الأصدقاء وتقليدهم.

٢- إن أكثر الفئات تعاطيًا للمخدرات تنحصر في فئة الموظفين من الشباب وعمال المقاهي.

٣- إن نسبة ٢٠% من المتعاطين يلجأون إلى ارتكاب جرائم لا أخلاقية كالسرقة، والاعتداء على الآخرين بسبب نقص المخدر الذي يتعاطونه أو الوقوع تحت تأثيره.

٤- كما كشفت الدراسة عن أثر الثقافة الأسرية في دخول الأبناء في هذه التجربة السيئة ذات الانعكاسات الخطيرة على حياتهم الحاضرة والمستقبلية.

٤- دراسة "سليمان بن قاسم الصالح" (1985):

وهي بعنوان "عوامل تعاطي المخدرات" دراسة للمحكوم عليهم في سجون الرياض، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض. تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على أهم العوامل الاجتماعية المؤدية إلى تعاطي المخدرات والآثار المترتبة على هذا التعاطي على كل من

الفرد والمجتمع. وانتهى الباحث إلى أن هناك مجموعة من الخصائص تتعلق بالمدمنين من أهمها: وقوعهم في الفئة العمرية (٢٠-٢٩) عاما، وأكثرهم من فئة العزاب (غير المتزوجين) ومن ذوي المستويات العلمية المتدينة. كما تشير هذه الدراسة أيضًا إلى أهم العوامل الاجتماعية المؤدية إلى التعاطي مثل مخالطة رفقاء السوء، وقت الفراغ، وضعف الوازع الديني، والوضع المادي.

٥- دراسة "وزارة العمل والشئون الاجتماعية" (١٩٨٦):

هي دراسة ميدانية بعنوان "المخدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة،" أجريت بواسطة فريق عمل كبير من وزارة العمل والشؤن الاجتماعية، حيث تم مقابلة عينة حجمها ١٢١حالة من المدمنين للمخدرات في أغلب إمارات الدولة. وتم مقابلتهم في الأماكن التالية: بعض السجون التي بها مدمنون وبعض المستشفيات التي تتولى علاج المدمنين وبعض المدمنين من خارج السجون والمستشفيات.

أظهرت الدراسة:

١- أن شلة الأصدقاء من أهم العوامل المساعدة على انتشار المخدرات وتوفيرها وتسهيل عملية تعاطيها. فعن طريق هؤلاء الأصدقاء تعرف ٨٥% من المتعاطين على المخدر وحصلوا على المعلومات منهم.

٢- نسبة ٤٢,٣% من مجموع أفراد العينة أشارت إلى أن السفر إلى الخارج كان مصدر المعلومات عن المخدر.

٦- دراسة "عبد المنعم محمد بدر" (1987):

وهي بعنوان "مشكلة المخدرات"، والتي تهدف إلى تحقيق هدفين، هما:

١- التعرف على الظروف الشخصية المحيطة بالمتعاطين للمخدرات.

٢- تناول بعض جوانب المشكلة كأنواع المخدرات وطرق استخدامها، وتكاليف تعاطيها، وشعور المتعاطين عند تناولها، وكيفية طرق علاجها.

وقد توصلت الدراسة إلى الكشف عن أن معظم المتعاطين كانوا من فئة العزاب الذين يقعون في الفئة العمرية ما بين (٢٠-٣٠) عامًا، كما كان لأصدقاء السوء والأصحاب دور بارز في دفع هؤلاء إلى تعاطي للمخدرات والإدمان عليها.

٧- دراسة "مجدي محمد مصطفى" وآخرون (٢٠٢٠):

هي بعنوان "تعاطي المخدرات بين طلبة المدارس: دراسة استطلاعية من منظور عينة من الأخصائيين الاجتماعيين في عمان" ومن أهداف الدراسة:

١- الوقوف على مدى انتشار السلوكيات الانحرافية المساعدة والمهيئة لتعاطي المخدرات كالتدخين، ومضغ التبغ، وشرب الكحوليات بين طلبة الصفوف من (٥ – ١٢) في مدارس التعليم العام من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين.
٢- تقدير انتشار تعاطي الطلبة للمخدرات في الصفوف من (٥ – ١٢) من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين.
٣- التعرف على أنواع المخدرات التي يرى الأخصائيون أن الطلبة يتعاطونها.
٤- التعرف على الأسباب التي يعتقد الأخصائيون أنها تدفع الطلبة لتعاطي المخدرات.
٥- مدى كفاية برامج التوعية من مخاطر تعاطي المخدرات.

طبقت الدراسة على عينة تتألف من ١٤٥ أخصائيا اجتماعيًّا ممن يعملون في المدارس التي تضم طلبة الصفوف ٥ – ١٢. ومن بين أهم النتائج التي تم التوصل إليها، ما يلي:

١- أكد نحو ٤٥,٥% من عينة البحث من الأخصائيين الاجتماعيين على ممارسة بعض الطلاب لسلوكيات مضغ التبغ والتدخين في المدارس التي يعملون فيها.
٢- أوضح ١٩ أخصائيًّا اجتماعيًّا بنسبة تصل إلى ١٣,٢% من العينة

أنهم قد تعاملوا مع طلبة يتعاطون المخدرات في المدارس التي يعملون فيها.

٣- أكد ٢٢,١% من الأخصائيين الاجتماعيين أن الطلبة يحصلون على المخدرات بصعوبة، بينما أشار نحو ٢٧% منهم أنهم يعتقدون أن الطلبة يحصلون على المخدرات بسهولة.

٤- أوضح نحو ١٣,٨% من الأخصائيين في محافظة ظفار أن مخدر "القات" هو المخدر الشائع استخدامه هناك، يليه في الترتيب المستنشقات كالمواد الطيارة بنسبة ٧,٦%، يليهما الحشيش بنسبة ٦,٢%.

٥- أشار نحو ٧٤% من عينة الأخصائيين الاجتماعيين أن هناك برامج للوقاية من انتشار تعاطي المخدرات على مستوى المدارس التي يعملون فيها.

موقف الدراسة الحالية من البحوث والدراسات السابقة:

١- تشير تلك الدراسات إلى نتائج مهمة تتمثل في الدور الذي تلعبه الجماعات الأولية أو المتغيرات الاجتماعية الأساسية وهي الأسرة، والمدرسة، والصحبة أو الرفاق، ثم الأقارب والجيران، بجانب الدور الذي تلعبه نماذج التربية والعلاقات الوالدية والمشكلات الأسرية، في دفع الأبناء إلى تعاطي المخدرات والإدمان عليها. وهذا ما تناولته هذه الدراسة المتمثلة في دراسة الجريمة والسلوك المنحرف في ضوء الاتجاهات النظرية السوسيولوجية التي تشمل الاتجاهات الوظيفية، والتفاعلية الرمزية، والصراع، والضبط الاجتماعي على اختلاف نظرياتها.

٢- تتفق هذه الدراسات بشكل واضح مع ما تدعو إليه الدراسة الحالية إلى أهمية المتغيرات الاجتماعية الرئيسة بجميع أنواعها، بالإضافة إلى دور الوسائل الإعلامية المختلفة والحي السكني الذي تقيم فيه الأسرة، في مجال تربية الأبناء سلبًا أو إيجابًا.

الاتجاهات النظرية السوسيولوجية:

من منطلق أنه حتى الآن لا توجد نظرية واحدة يمكن لها بمفردها تحقيق فهم شامل للجريمة أو تقديم تفسير لها بشكل متكامل متعدد الأبعاد، وبالتالي كان لزامًا أن يتم عرض عدد من الاتجاهات النظرية السوسيولوجية المعنية والمهتمة بتفسير الجريمة. والملاحظ على الغالبية العظمى لهذه الاتجاهات التي اهتمت بتفسير الجريمة أنها تأخذ بمبدأ التفسير القائم على أساس عامل واحد بمفرده تُعزى إليه الجريمة، ومن منطلق أن هذا العامل له فاعليته وأنه أقوى تأثيرًا من العوامل الأخرى. إلا أن فكرة العوامل المتعددة هي التي تستقيم وطبيعة الظاهرة الإجرامية في المجتمع. ولا بد من تفسير الجريمة وإرجاعها إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، أي إلى عوامل وراثية وعوامل مكتسبة من البيئة أو المجتمع. فالفرد يتأثر بتكوينه النفسي الداخلي، وفي نفس الوقت هو لا يعيش بمفرده في الحياة وإنما يعيش في محيط اجتماعي ونفسي وثقافي واقتصادي وسياسي ... يؤثر فيه (أبو النصر، ٢٠١٨، ٢٥٠).

وترى هذه الاتجاهات النظرية في مجملها، أن المجرم ليس ظاهرة فردية منعزلة، وإنما هو نتاج مجتمعه باعتباره عضوًا في جماعة، وأن سلوكه الإجرامي إنما هو فعل مخالف لقوانينها وقوانين المجتمع الكلي الذي يعيش فيه. ويرى منظرو هذه الاتجاهات أن معرفة الأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب المجرم لهذا الفعل، يتطلب بالضرورة دراسة العلاقة التي تربطه بالبيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها (Schafer, 1967, 234). وحيث إن السلوك الإجرامي شأنه شأن أي سلوك اجتماعي يمكن تعلُّمه، فقد أدى ذلك إلى صياغة عدة نظريات اجتماعية في مجال الجريمة والسلوك المنحرف، لمعرفة طبيعتها والعوامل المؤدية لارتكابها. وستتناول هذه الدراسة أهم الاتجاهات النظرية السوسيولوجية التي أسهمت في دراسة الجريمة أو السلوك المنحرف وعلاقتها بمرتكبيها والأسباب الداعية إلى ارتكابها، ويمكن عرض هذه الاتجاهات على اختلاف نظرياتها على النحو التالي:

أولاً: الجريمة والسلوك المنحرف في ضوء الاتجاهات الوظيفية:

تتمثل الاتجاهات الوظيفية في دراسة الجريمة والسلوك المنحرف في النظريات الاجتماعية التالية:

لقد تزامن ظهور علم الاجتماع مع ظهور الحداثة كما جسدها الرواد الأوائل لعلم الاجتماع، الذين كانت أفكارهم وأطروحاتهم تعكس التوجهات الفكرية الجديدة بعد أن ساهمت النهضة وفلسفة التنوير في إخراج أوروبا من عصر الظلمات إلى أنوار العقل والعلم وولادة مجتمع جديد بنظام اقتصادي واجتماعي جديدين، وهذا ما دفع علماء ومفكري تلك المرحلة إلى تحليل وتفسير هذا الواقع الجديد ووضع واقتراح نظام اجتماعي جديد يقوم على تلك القيم التي جسدتها الحداثة مثل (العقل والمساواة والحرية والموضوعية والنقد والتقدم والعدالة الاجتماعية والإخاء والتضامن الاجتماعي والتماسك الاجتماعي...إلخ).

لقد كانت المهمة الأولى لعلماء اجتماع تلك الفترة هي كيفية المحافظة على هذا المجتمع الجديد وهذا الواقع الجديد، لهذا نجد أن كلاًّ من أوغست كونت ودوركايم وسبنسر وفيبر قد عبروا عن ذلك من خلال مفاهيم النظام والتضامن والتماسك الاجتماعي والتطور والتقدم والعقلانية والموضوعية وفصل الذات عن الموضوع والنظرة إلى التاريخ على أنه خطي في الزمن، بمعنى آخر أن التاريخ لا يرجع إلى الوراء وأن المجتمعات تتقدم وتتطور من مرحلة إلى مرحلة أعلى وأرقى. إن هذا الأمر يقودنا إلى كيفية تناول هؤلاء الرواد لموضوع الانحراف والجريمة التي تهدد النسيج الاجتماعي والتضامن الاجتماعي وتفكك العلاقات الاجتماعية والتماسك.

١- النظرية الوظيفية: Functional Theory

تحتل النظرية الوظيفية مكانة متميزة بين نظريات علم الاجتماع المختلفة، في تفسيرها للجريمة والسلوك المنحرف، مثل، نظريات التفاعلية الرمزية، ونظرياته الصراع. وقد تميزت النظرية الوظيفة في هذا المجال، بما قدمه

الوظيفيون من إسهامات بالغة الأهمية في مجال الجريمة والسلوك المنحرف. والتي من أهمها:

الإسهام الأول – طرح مفهوم "الأنومي أو اللامعيارية"، الذي تناوله عالم الاجتماع الفرنسي "اميل دوركايم" والذي كان من أوائل علماء الاجتماع الذين تناولوا موضوع الانحراف والجريمة، فاهتمامه بالنظام والتضامن الاجتماعي جعله يخصص حيزًا كبيرًا من تفكيره لموضوع "الأنومي" أي فقدان المعايير الاجتماعية والتي تؤدي في النهاية إلى تحرر الفرد من القيم الاجتماعية الأخلاقية ومن ثم إلى الانحراف والجريمة وحتى الانتحار. لقد اعتبر دوركايم "الجريمة ظاهرة طبيعية" وأن الجريمة أمر طبيعي، لأن المجتمع الخالي منها مستحيل تمامًا. لذا فإن الجريمة ضرورية، فهي مرتبطة بالشروط الأساسية للحياة الاجتماعية كلها، ولكنها بهذه الحقيقة بالذات مفيدة؛ لأن هذه الشروط التي ترتبط بها ضرورية وأساسية للتطور الطبيعي للأخلاق والقانون" (دوركايم، ١٩٨٨) (Durkheim. E.1960.65-72).

وحسب "أنتوني جيدنز" (جيدنز، ٢٠٠٥: ٢٧٩-٢٩١) فإن " أميل دوركايم " يرى أن الانحراف ضروري للمجتمع لأنه يقوم بمهمتين مختلفتين:

الأولى: أنه يودي وظيفة تكيفية ويلعب دورًا محفزًا على الابتكار والإبداع؛ لأنه يطرح أفكارًا وتحديات جديدة والتي تفضي إلى التغير الاجتماعي.

أما الوظيفة الثانية: فإن الانحراف يسهم في وضع خط قاطع يفصل بين ما هو مقبول وما هو مرفوض في المجتمع، فالسلوك الإجرامي قد يثير استجابة جماعية تعزز تضامن الجماعة وتؤكد المعايير الاجتماعية.

الإسهام الثاني – والذي يتمثل فيما قدمه "روبرت ميرتون" R. Merton حيث أخذ "ميرتون" فكرة اللامعيارية أو الأنومي ليبني من خلالها أطروحته فيما يخص الجريمة والانحراف. وقد أكد "روبرت ميرتون" على البنية الاجتماعية لشرح الانحراف في بحث نشره في ١٩٣٨ حمل عنوان "البناء الاجتماعي والأنومي"، حيث يميز بين الأهداف التي يسعى إليها أعضاء المجتمع والوسائل

التي يتبعها الأفراد للوصول إلى هذه الأهداف. فهناك فجوة تفصل بين الأهداف الثقافية والقيم والمعايير التي يضعها المجتمع وإمكانية الوصول إلى الوسائل المشروعة لتحقيق هذه الأهداف. إن بنية المجتمع القائمة على اللامساواة الاجتماعية والأيديولوجية الفردانية التي تميز المجتمع الأمريكي هي التي تشجع على الانحراف والجريمة.

الإسهام الثالث، يتمثل هذا الإسهام الذي قدمته الوظيفية في إطار تفسيرها للجريمة والسلوك المنحرف، في "النسق الاجتماعي" الذي قدمه "تالكوت بارسونز"، أحد رواد النظرية الوظيفية في مؤلفة الشهير "النسق الاجتماعي" الذي يتناول فيه تفسيرًا للامتثال أو التوافق، والانحراف، حيث يؤكد بأن الانحراف هو بمثابة حدوث اضطراب في توازن نسق التفاعل المستقر، من خلال حدوث تغيرات في دوافع الفعل الاجتماعي لدى أعضاء النسق الاجتماعي، سواء بفعل كبت حاجات غير القادرين على إشباعها، أو تحول اهتمام البعض إلى غاية ثقافية أخرى. وهكذا يخلص "بارسونز" في تفسيره للجريمة والسلوك المنحرف في إطار النظرية الوظيفية الأمور التالية: (Parsons, 1951, 283-285).

١- العلاقة بين السلوك والمعايير الثقافية والمجتمع علاقة وثيقة.

٢- الميل للسلوك المنحرف أو الالتزام بالضوابط الاجتماعية، حالة يتعلمها الفرد كميول يكتسبها في مرحلة الطفولة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية بشكل محدد بنائيًّا، لما يتيحه النسق الاجتماعي من فرص موضوعية.

٣- للميول المنحرفة التي لم يتم التحكم بها بوساطة آليات الضبط الاجتماعي، أثر كبير في حدوث تغيرات في النسق الاجتماعي.

وتعقيبًا على النظرية الوظيفية، يمكن القول، بإن جوهر هذه النظرية يكمن في أن كافة البناءات الاجتماعية أو الأساسية منها، تسهم في تكامل النسق الذي تعمل من خلاله، وفي تكيفه واندماجه. كما تأخذ هذه النظرية بمبدأ

الإجماع على القيم والتوازن المحرك للمجتمع كنسق عام. كما تستعين الوظيفية في تفسير الواقع والعلاقات الكامنة بينها، بمجموعة من المتغيرات والمفاهيم التحليلية التي من أهمها مفهوم "المجتمع"، ومفهوم "النسق الاجتماعي"، رغم أن تفسيرها لهذه المفاهيم يأتي بصورة غير واضحة. كما يؤخذ على النظرية الوظيفية، اعتقادها بأن كافة النظم والمؤسسات الاجتماعية ذات طابع إيجابي، مع ميلها إلى فهم النظم القائمة على أنها ضرورية ولازمة، في حين فشلت في فهم التغيير الاجتماعي ودراسته بشكل واضح.

وهكذا، يتضح من معطيات هذه النظرية في تفسيرها للجريمة والسلوك المنحرف أن سبب حدوثها إنما يرجع في الدرجة الأولى إلى آليات الضبط والتنظيم الاجتماعي. فإن لم تتوازن تطلعات الفرد مع ما يسود الهيكل البنائي للمجتمع من وسائل الضبط والتنظيم، فإن ذلك يساعد على الانحراف ويصل المجتمع في النهاية إلى ما يسميه "دوركايم" باللامعيارية. كما يرى "روبرت ميرترن" أن الانحراف والجريمة من نتائج اللامساواة وعدم تكافؤ الفرص لدى جميع أفراد المجتمع. وكذلك الحال بالنسبة "لبارسونز" الذي يؤكد في تناوله لمفهوم "النسق الاجتماعي" أن الانحراف يأتي نتيجة حدوث تغيرات في دوافع الفعل الاجتماعي لدى أعضاء النسق القائم.

٢- نظرية التوتر أو الانفعال: Strain Theory

وفقًا لهذه النظرية، يشعر الناس بالانفعال أو التوتر حينما يتعرضون لأهداف ثقافية لا يستطيعون تحقيقها، بسبب عدم القدرة على الوصول إلى الوسائل المعتمدة ثقافيًا لإنجاز هذه الأهداف. وهذه الأهداف يمكن أن تكون حيازة ممتلكات مادية أو أموال. وعندما يحرم الناس من الوصول إلى هذه الأهداف بالوسائل المشروعة، فقد تلجأ بعض الجماعات إلى الوصول إليها بوسائل منحرفة. ومما تجدر الإشارة إليه، أنه ليس الفقراء وحدهم الذين يلجأون إلى الطرق اللامشروعة لتحقيق أهدافهم. إذ يرى بعض علماء الاجتماع بأن نظرية التوتر يمكن أن تساعد في تفسير انحراف الطبقة العليا أيضًا. فعلى

سبيل المثال، إن الضغط لزيادة أرباح الشركات قد يدفع بالمدراء التنفيذيين إلى اللجوء إلى طرق غير قانونية في ممارسة أعمالهم التجارية (Kendall et al., 2007, 191).

ويرى "روبرت ميرتون" في هذا المجال أن الانحراف في المجتمع الوظيفي يكون محدودًا، لأن معظم السكان يشتركون بأهداف ثقافية عامة ومتفقون على الوسائل الخاصة لتحقيقها. ولذا، فإن المجتمعات التي ليس لديها الوسائل الكفيلة للوصول إلى هذه الأهداف، تكون أيضًا بحاجة إلى اتفاق حول وسائل معينة، يمكن بوساطتها أن يحقق الناس طموحاتهم وأمانيهم. ويمكن أن يكون الانحراف عامًا في هذه المجتمعات، لأن الناس يمكن أن يكون لديهم الرغبة في استخدام أية وسائل تمكنهم من تحقيق أهدافهم (Merton, 1968, 121-122).

من هذا المنطلق، تركز نظرية التوتر على الفكرة التي مفادها أن المجتمع لديه القدرة على إيجاد ضغوط من شأنها أن تؤدي إلى سلوك منحرف. وحينما تقف السبل المشروعة دون تحقيق الأهداف الثقافية المنشودة، فإنه من الممكن أن ينشغل الناس في سلوك غير قانوني لتحقيقها.

٣- نظرية الفرصة: الوصول إلى الفرص غير المشروعة Opportunity Theory

امتدادًا لنظرية التوتر عند " روبرت ميرتون" اقترح علماء الاجتماع "ريتشارد كلاورد" و"لويد أوهلن"، بأن الانحراف لكي يحدث لا بد أن يكون لدى الناس السبيل الذي يمكنهم من الوصول إلى هياكل الفرص غير المشروعة، والذي يتمثل في الظروف المناسبة لإتاحة الفرصة التي تمكنهم من اكتسابها من خلال أنشطة غير شرعية، والتي ليس بإمكانهم القيام بها من خلال القنوات الرسمية. على سبيل المثال، أن يرى بعض أعضاء المجتمعات أن الوسائل الشرعية غير كافية لتحقيق بعض الأهداف التقليدية وخاصةً المرتبطة بالوضع أو المكانة والمردود المادي، ولكن لديهم الوسيلة الأهم للوصول إلى هياكل

فرص غير مشروعة تتمثل في السرقة، تجارة المخدرات، السطو، والتي من خلالها يستطيعون إنجاز هذه الأهداف (Kendall et al., 2007, 193).

بناءً على ذلك، يرى العالمان "كلاورد، وأوهلن"، أن هناك ثلاثة أشكال مختلفة من الثقافات الفرعية المنحرفة (الإجرامية، الصراعية، التراجعية)، تظهر على شكل أنماط من الفرص غير الشرعية متاحة في مناطق معينة. فالثقافة الفرعية الإجرامية تركز على الكسب الاقتصادي وتتضمن أفعالاً مثل: السرقة، الاتجار بالمخدرات، والابتزاز. فبالنسبة للشباب من الرجال الذين نشأوا في نطاق ثقافة عصابة فرعية، وبيع المخدرات في أماكن معينة، يشكلون مصدرًا لفرصة غير شرعية. ومن النقود المتحصلة من هذه الوظائف، يستطيع الشباب مساعدة أنفسهم وأسرهم في تصريف الأمور الحياتية بالإضافة إلى القدرة على شراء الممتلكات المادية التي تمكنهم من التأثير على الآخرين لإشباع رغباتهم. وعندما تكون الفرص الاقتصادية اللاشرعية غير متاحة، يمكن للعصابات أن تصبح ثقافات فرعية صراعية تحارب من أجل الحصول على الأرض، وتتبنى نسقًا قيميًّا من التشدد، والشجاعة، والصفات المماثلة لتعزيز الوضع. وأولئك الذين هم بحاجة إلى فرصة أو قدرة على الاتصال بإحدى هذه الجماعات يمكن أن يرتدوا إلى أشكال من التراجع كشرب الخمور وتعاطي المخدرات (Kendall et al., 2007, 193).

إن نظرية الفرصة توسع من مجال نظرية التوتر بالإشارة إلى العلاقة بين الانحراف وتوافر هياكل فرص غير مشروعة. فقد دعمت بعض الدراسات الحالية حول العصابة هذه الفرضية، بالإشارة إلى أن عضوية العصابة تزود بعض الرجال والنساء في مناطق معينة وسط المدينة من ذوي الدخل المنخفض بوسائل غير مشروعة لكسب المال ووسائل الترفيه والرعاية الجسدية وغيرها (Jankowski, 1991, 190, 193).

٤- نظرية الضبط الاجتماعي أو الترابط الاجتماعي: Control Theory

في البداية يقصد بالضبط الاجتماعي Social Control وسيلة اجتماعية

وثقافية تهدف إلي ضبط سلوك الفرد عن طريق قواعد ومستويات وقيود للسلوك تم وضعها بواسطة الجماعة والمجتمع حتي يلتزم بها الفرد. ويتم تشرب ومعرفة هذه القواعد والمستويات والقيود من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية للفرد ومن خلال عمليات التفاعل مع الجماعة والمجتمع. والهدف الرئيسي من عمليات الضبط الاجتماعي هو تحقيق النظام في الجماعة والمجتمع، وتحقيق التماثل النسبي في سلوكيات وأدوار الأفراد، وتدعيم القيم الاجتماعية، وتقليل معدلات الجريمة والسلوك المنحرف في الجماعة والمجتمع (أبو النصر، ٢٠١٩، ٣٠٠). وقد يكون الضبط الاجتماعي داخليًا متمثلاً فيما يسمى بضمير الفرد الذي يحاسبه عندما يخطئ أو ينحرف عن هذه القواعد والمستويات والقيود الموضوعة للسلوك. كما قد يكون الضبط الاجتماعي خارجي المصدر (من الجماعة والمجتمع). وهذا الضبط الاجتماعي الخارجي قد يكون رسميًا من قبل الجهات الرسمية مثل: الشرطة والنيابة والقضاء، وقد يكون غير رسمي، مصدره ثقافة المجتمع والدين والرأي العام. كما أن الضبط الاجتماعي قد يكون ايجابيًا وقد يكون سلبيًا. فالأول يعتمد على دافعية الفرد الإيجابية نحو الامتثال أو المسايرة للجماعة وللمجتمع. ويتم تدعيم هذا النوع من الضبط عن طريق تعزيز المكافآت والاستحسان والتأييد. بينما النوع الثاني يعتمد على العقاب أو التهديد بالعقاب، ويتفاوت من القوانين (التي تهدد بالغرامة أو السجن) إلى العادات الشعبية التي يتحمل من يخالفها عقوبة السخرية أو الاستهجان الاجتماعي أو رفض الجماعة له (غيث، ١٩٧٩، ٤١٩).

وتفيد نظرية الضبط الاجتماعي بأن إمكانية حدوث السلوك المنحرف تتزايد عندما تكون روابط الفرد بالمجتمع في حالة من الضعف أو الانقطاع. وترجع هذه النظرية في جذورها إلى نظرية الأنومي "دوركايم". ففي دراسته للانتحار، أشار "دوركايم" إلى أهمية الروابط الاجتماعية لفهم السلوك المنحرف. حيث يرى أن حالة الانتحار تحدث عندما يؤدي الافتقار إلى التنظيم

الاجتماعي الناجم عن عوامل كالتغيير الاقتصادي السريع إلى وضع يكون فيه التنظيم الاجتماعي ضعيفًا ويفتقر الفرد فيه إلى التوجيه الأخلاقي السليم. وقد فسرت نظريات الضبط، كيف أن أنماطًا من الأبنية الاجتماعية أدت إلى معدلات مرتفعة من السلوك المنحرف وأن المجتمعات التي تتصف بالفقر والصراع الداخلي تكون غير منتظمة لدرجة تؤدي إلى عدم قدرتها على ممارسة ضبط فعَّال لسلوك الأفراد. هذه المجتمعات غالبًا ما يكون لديها معدلات عالية من الانتحار، والأمراض العقلية، وتعاطي المخدرات، وممارسة الجريمة. وأن معظم الأبحاث التي تناولت توثيق الارتباط بين عدم تنظيم المجتمع وحدوث الجريمة قد أجريت في مناطق حضرية كبرى (Kendall et al., 2007, 194).

وفي هذا المجال، طور "ترافيز هيرشي" نظرية مؤداها أن السلوك المنحرف تقل فعاليته عندما ينخرط الناس في علاقات قوية تربطهم بعائلاتهم أو مدارسهم أو أصدقائهم أو أي نظم أخرى. والرابط الاجتماعي عند "هيرشي" يتكون من العناصر التالية: (Hirschi, 1969, 194, 202-203).

١- الارتباط بالآخرين.

٢- الالتزام بأساليب توافقية من السلوك كالتعليم ونجاح العمل.

٣- الانضمام إلى أنشطة توافقية.

٤- الإيمان بشرعية القيم والمعايير التوافقية.

وفي الوقت الذي لا تميز فيه نظرية "هيرشي" بين الروابط التوافقية التقليدية وغيرها من الروابط المنحرفة، فإن هناك العديد من الباحثين قاموا بتعديل هذه النظرية واقتراحهم بأن إمكانية حدوث الجريمة والانحراف تتزايد عندما تكون روابط الفرد الاجتماعية ضعيفة، وحينما يشجع "الرفقاء"، القيم اللاأخلاقية والسلوك المنحرف، فأعضاء الجماعة يمكن أن يرتبطوا معًا أكثر من ارتباطهم بالآخرين الذين يشتركون في قيم ثقافية سائدة.

بالنظر إلى أهمية تلك الجهود المبذولة من أجل ضبط ومنع الجرائم،

إلا أنها لا تزال غير كافية كوسائل علاجية ناجحة لعلاج الجريمة والانحراف، كما أثبت ذلك العديد من البحوث التي أجريت في هذا المجال، لأن الجريمة والسلوك المنحرف في تزايد متواصل. ولذا، ينبغي أن نعترف بضرورة إجراء المزيد من البحوث للوصول إلى حلول ناجعة لأجل وضع حد أو القضاء على هذه المشكلة الخطيرة، وذلك من خلال تضافر الجهود من جانب علماء الاجتماع وعلماء الإجرام، بهدف وضع برامج علاجية متنوعة، تستند إلى أسس علمية تعمل على الحد من انتشار الجريمة على اختلاف أنواعها في مجتمعاتنا المعاصرة، وبخاصة في المجتمعات التي تدعي الحضارة في مختلف مجالات الحياة في وقتنا الحاضر.

مما سبق، يتضح أن ضعف الضوابط الاجتماعية وغياب الرقابة الاجتماعية من العوامل الخطيرة المؤدية إلى تعاطي فئة الشباب للمخدرات والإدمان عليها، وانتشارها بالصورة التي يشهدها عالمنا المعاصر. وهنا لا بد من قيام المؤسسات الاجتماعية وفي مقدمتها الأسرة باعتبارها البيئة الأولى التي ينشأ فيها الطفل ويتشرب فيها قيم وتقاليد ومعتقدات المجتمع الذي ينتمي إليه، وبخاصة عمليات التنشئة الاجتماعية التي يخضع لها الطفل. وهذا يعني أن كل إنسان قادر على ارتكاب الجرائم ولكن الروابط الاجتماعية تحول دون ذلك. فالأفراد يرتبطون بالمجتمع من خلال علاقاتهم التي تربطهم بالأسرة، وبالنظم الاجتماعية الأخرى، كالمدرسة والمسجد والكنيسة والصحبة الحسنة، والجيرة الطيبة. وعندما يعتري هذه الروابط عناصر الضعف أو الانقطاع، فإن إمكانية ارتكاب الجرائم والسلوك المنحرف تتزايد بشكل ملحوظ يصعب معه طرح الوسائل العلاجية للحد من فعالياتها.

ثانيًا: الجريمة والسلوك المنحرف في ضوء الاتجاهات التفاعلية الرمزية

تركز الاتجاهات التفاعلية الرمزية على كيفية تطوير الناس مفهومًا ذاتيًّا وتعلم مراعاة السلوك من خلال عملية التطبيع الاجتماعي. وبالنسبة لنظرية التفاعلية الرمزية، فإن الانحراف يمكن تعلمه بنفس طريقة التوافق من

خلال التفاعل مع الآخرين. بناءً على هذا الأساس، يمكن أن نعرض لنظريتين في إطار هذه الاتجاهات التفاعلية الرمزية على النحو التالي:

١- نظرية الاختلاط التفاضلي: Differential Association Theory

يشير مفهوم الاختلاط التفاضلي إلى الاتصال والاختلاط برفقاء السوء والمنحرفين والانجذاب لنمطهم السلوكي المنحرف وتعلمه من خلال تكرار المخالطة واستمرارها بحيث تصبح جماعة الرفاق جماعة مرجعية للأفراد المخالطين لها. تعتبر نظرية الاختلاط التفاضلي من أهم النظريات الاجتماعية في مجال تفسير السلوك الإجرامي والمنحرف، كسلوك اجتماعي يمكن أن يتعلمه الفرد كأي سلوك اجتماعي آخر. وتوضح هذه النظرية أن الأفراد لديهم الميل الأكبر للانحراف عن المعايير الاجتماعية حينما يختلطون بشكل متكرر بأفراد يفضلون الانحراف على التوافق. ففي عام ١٩٣٩م، طور "إدوين ساذرلاند" هذه النظرية، حيث حاول أن يوضح من خلالها كيف أن الناس يتعلمون السلوك المنحرف من خلال التفاعل مع الآخرين، وكيف يتعلمون التقنيات الضرورية، والدوافع، واتجاهات السلوك المنحرف من الأفراد الذين يخالطونهم. وهذا الاختلاط التفاضلي غالبًا ما ينشأ من خلال نشاط منحرف، حينما يمارس الفرد تفاعلاً مكثفًا ومتكررًا وطويل الأمد مع آخرين ينتهكون حرمة القواعد والنظم السائدة. وحينما تتوافر عوامل أكثر فاعلية تحبذ انتهاك القوانين أكثر من تلك العوامل المعارضة لها، فمن الممكن أن يصبح الفرد مجرما أو منحرفًا.

لقد بنيت هذه النظرية على تحليل نفسي – اجتماعي لطبيعة بيئة الجماعة وأثرها في سلوك أفرادها. وتستند القضايا الموضوعية لهذه النظرية على فرضية مؤداها، أن علاقات الأفراد تتحدد داخل الإطار العام للتنظيم الاجتماعي. وبالتالي فإن ارتفاع معدلات الجريمة في جماعة ما، إنما يرجع إلى سوء هذا التنظيم الذي يطلق عليه "ساذرلاند" التنظيم الاجتماعي التفاضلي (Sutherland and Cressey, 1947, 77). وهذا يعني أن وجود حالة من عدم

التنظيم الاجتماعي من شأنها أن تهيئ الظروف والمواقف الملائمة لانتقال بعض الأنماط السلوكية الإجرامية من أشخاص مجرمين إلى أشخاص آخرين لا علاقة لهم بالإجرام.

وبناءً على تلك الفرضية أقام "ساذرلاند" نظريته في الاختلاط التفاضلي، فسر من خلالها العملية التي تؤدي بشخص ما إلى السلوك الإجرامي، والتي يحصرها في القضايا المساندة التالية: (Sutherland, and Cressey, 1947, 75-77)

أ- السلوك الاجرامي سلوكٌ مكتسبٌ ومتعلمٌ وليس وراثيًا، ويتم اكتسابه من خلال الاتصال الاجتماعي بين الفرد واشخاص آخرين.

ب- يحدث الجزء الأساسي من تعلم السلوك الاجرامي في نطاق الجماعات الصغيرة ذات العلاقات القوية القائمة على درجة كبيرة من الود والصداقة والقرابة.

ج- تتضمن عملية تعلم السلوك الاجرامي الاتجاهات الخاصة بالدوافع والميول التي تقود الفرد إلى ارتكاب السلوك الإجرامي من خلال الاشخاص المحيطين بالفرد.

د- يتم انحراف الفرد حينما ترجح لديه الآراء التي تحبذ مخالفة القانون، وابتعاده عن الآراء التي تحبذ مراعاته.

هـ- تختلف العلاقة بالسلوك الإجرامي تفاضليًا، وتتأثر هذه العلاقة باختلاف تكرارها واستمرارها وأسبقيتها وأهميتها.

وبهذا تشكل هذه النظرية تطويرًا منهجيا لشرح كيفية انتقال السلوك الإجرامي من خلال تعلمه أو اكتسابه من الآخرين أو الاختلاط بالمجرمين، وتعلم الأنماط الإجرامية والدوافع والمبررات التي تشجع على ارتكاب الجريمة من خلال العلاقات الشخصية الحميمة والوثيقة. من العرض السابق لنظرية الاختلاط التفاضلي، يتضح أنه على الرغم من شمولها وجديتها في إعطاء

تفسير اجتماعي للسلوك الإجرامي وكيفية اكتسابه أو تعلمه، إلا أنها لا تعطي تفسيرًا أكثر شمولاً لكل أنواع هذا السلوك. فهي لا تفسر الجرائم العاطفية وجرائم ذوي الياقات البيضاء، كما أنها لا تفسر الأسباب الحقيقية المؤدية لارتكاب الجريمة وللسلوك المنحرف.

٢- نظرية الوصم أو الوصمة: Labelling Theory

الوصم أو الوصمة Stigma هو علاقة ازدراء تلصق بالفرد عن طريق أفراد آخرين أو جماعة اجتماعية (غيث، ١٩٧٩، ٤١١). أيضا الوصم هو إطلاق أو إلصاق صفات أو مسميات غير مرغوب بها على شخص ما، من قبل الآخرين على نحو يحرمه من التقبل الاجتماعي أو الاندماج في المجتمع أو تأييد المجتمع له، باعتباره شخصًا يختلف عن باقي أفراد المجتمع، ذلك الاختلاف الذي يكمن في إحدى خصائصه الجسيمة أو العقلية أو النفسية أو الاجتماعية، التي تجعله مغتربًا عن المجتمع الذي يعيش فيه ومرفوضًا منه، مما يجعله يشعر بنقص في التوازن النفسي والاجتماعي. وهذا يعني أن مفهوم الوصم هو تلك العملية التي تنسب الأخطاء والسمات التي تدل على الانحطاط الخلقي إلى أشخاص في المجتمع، فتصفهم بصفات بغيضة تجلب لهم العار وتثير حولهم الشائعات البذيئة، وبالتالي يصبح الشخص مرفوضًا اجتماعيًّا (http://aljamaa.net).

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال من قبل علماء الاجتماع هو؛ لماذا يوصم بعض الناس بالانحراف، بينما لا يوصم البعض الآخر بذلك؟ وهنا تقترح نظرية الوصم بأن المنحرفين هم أولئك الاشخاص الذين تم تصنيفهم بنجاح على أنهم كذلك من قبل الآخرين (Erikson, 1963, 196). وهذا يعني أن الوصم عملية اجتماعية، لا يرجع للفعل المنحرف ذاته؛ لأن الفعل ليس هو الذي يحدد ما هو انحرافي أو غير انحرافي، بل إن ما يقوم بذلك هو ردة الفعل الاجتماعية التي تتبع الفعل المنحرف فالوصم، بهذا المعنى، مرتبط بردة الفعل الاجتماعية تجاه ذلك الفعل المنحرف وليس الفعل ذاته. فالوصم يقع بين

طرفين؛ الأول الفعل المنحرف ذاته، والثاني هو ردة الفعل الاجتماعية تجاه ذلك الفعل. هذا، وتنسب نظرية الوصم الاجتماعي في نموذجها الحديث إلى العالم "ادوين لاميرت" الذي أقامها على فرضيتين أساسيتين هما: (الطخيس، إبراهيم، ١٤٢٠ ، ٩٨).

- الانحراف لا يتصف بنوعية الفعل، بل يقوم على نتيجة الفعل أو ما يوصف به الفاعل من قبل الآخرين (وهذا هو الوصم الاجتماعي).
- الانحراف عملية اجتماعية تتم بين طرفين، الأول، ما يقوم به الشخص من سلوك منحرف، والثاني موقف الآخرين تجاه هذا السلوك.

ويرى "لاميرت" أيضًا أن الانحراف الأولى، هو الفعل الذي يقوم به الشخص مكرهًا وعالمًا في الوقت ذاته بأنه فعل شاذ. وأن الانحراف الثانوي، هو الفعل المنحرف الذي يقوم به الشخص مقرًا به غير مكره، وعالمًا بماهيته وحيثياته (الزعبي، ٢٠٠١، ١٢٣-١٢٤). إن وجهة النظر القائلة بإن الانحراف يعرَّف اجتماعيًّا يجذب الانتباه إلى التساؤل حول تعريف سلوكيات معنية على أنها منحرفة، بينما لا يعرّف بعضها الآخر بهذا الوصف. وهنا تسلط إحدى الإجابات الضوء على دور "رجال الأعمال الأخلاقيين"، وهم أشخاص أو جماعات يلعبون دورًا نشاطًا في محاولتهم تحديد سلوكيات معنية لتُعرّف بأنها منحرفة، فهم يقومون بحملات توعية جماهيرية وإعلامية من شأنها أن تساعد على توليد دعم سياسي أو اجتماعي لتدعيم قضاياهم.

ففي الآونة الأخيرة، يمكن رؤية محاولات لخلق حملات ذات مبادئ أخلاقية جماعية في الولايات المتحدة الأمريكية ضد القائمين بعمليات الإجهاض، وسوء معاملة الزوجات، وبائعات الهوى، ومجموعة متنوعة من الأعمال التي تهدد المجتمع. وبعض هذه الحملات أكثر نجاحًا من غيرها كالحملات التي تقوم بها جماعات نسائية لتحقيق سياسة عدم التسامح التي تدعو إلى إلقاء القبض على مرتكبي حالات العنف الأسري، قد حققت نجاحها إلى حد كبير، في الوقت الذي جذبت فيه الجماعات المناهضة للإجهاض

الانتباه إلى أهمية قضيتها. ولكنها لم تتمكن من إحداث أي تغييرات في القانون الخاص بذلك (Kendall et al., 2007, 198).

إن أحد العوامل الرئيسية التي توضح أن بعض الجماعات قد نجحت في إحداث تغيرات في القوانين والتصورات الموضوعة، على خلاف البعض الآخر من الجماعات التي لم تستطع ذلك، إنما يرجع إلى توزيع القوة والموارد في المجتمع. فأولئك الذين يسيطرون على أسباب القوة والموارد المتاحة في المجتمع هم القادرون على تعريفهم وتحديدهم لما هو صواب وما هو خطأ.

في ضوء ما سبق، يوضح "هاورد بيكر" أن الانحراف ينشئه ويخلقه المجتمع. ومن ثم فالمنحرف هو الشخص الذي يتم إلصاق الوصمة به، أو السلوك الذي يوصم به الفرد من قبل الجماعة أو المجتمع. وهذا يعني أن المجتمعات هي التي تحدد ماهية الانحراف بإقرار بعض القواعد التي يعد انتهاكها انحرافًا من منظور بناء ذلك المجتمع. فالانحراف ليس صفة يوصف بها السلوك في حد ذاته وإنما خاصية يجعلها المجتمع على سلوك معين في ضوء القيم والمعايير السائدة (Howard Becker, 1963, 196, 203). وبناءً على ذلك؛ فإن مفهوم الوصم يمكن أن يتحدد من خلال العناصر التالية:

١- يقوم المجتمع بوضع العديد من القواعد الاجتماعية التي تنظم السلوك الإنساني وتحفظ للمجتمع توازنه واستقراره.

٢- يتحدد نوع سلوك المنحرف للفرد في ضوء القواعد المنظمة للسلوك بشكل عام، فيوصف هذا السلوك بالانحراف من خلال ردة الفعل الاجتماعية تجاه هذا السلوك وليس منسوبًا للسلوك ذاته.

٣- عندما يدرك الأفراد في المجتمع سلوكًا ما ويصفونه بالانحراف، فإن مرتكب هذا السلوك يوصم بالانحراف، ويوصف بالمنحرف أو المجرم.

٤- يكون رد الفعل الاجتماعي تجاه من يوصم بالسلوك المنحرف، تعبيرًا عن الاستنكار والرفض الاجتماعي لهم وربما لأسرهم أيضا، وفرض العزلة

الاجتماعية عليهم وضرورة مراقبتهم.

وعلى الرغم من شمولية هذه النظرية في وصفها للسلوك المنحرف ووصم القائمين بهذا السلوك بالمنحرفين، فقد وجهت إليها بعض الانتقادات، من أبرزها: أنها لم تفسر الأسباب التي تؤدي إلى الانحراف الأولي، كما لم توفر رؤية ثاقبة حول سبب قبول بعض الناس لأوصاف منحرفة، ورفض البعض الآخر لذلك. كما أن الوصمة الاجتماعية تزداد حجمًا بازدياد حجم العقوبات الصارمة المرتبطة بالمتابعة والمقاضاة، وهي مسألة تتعارض مع إعادة تكييف الشخص المنحرف. كما أن الإجراءات التي تتخذ بحق مخالفي القانون قد تؤدي إلى تدمير التفاعل بينهم وبين المجتمع، مما يخلق روح العداوة عند المنحرف. من هذا المنطلق، يرى "جورج هيربرت ميد" أن نظام العقوبات الصارمة هو في حد ذاته نظام فاشل تمامًا، وأن فشله لا يقتصر على عجزه عن ردع الانحراف فحسب، بل يمتد إلى تكوين فئات إجرامية، لأن المبالغة في تطبيق الجزاءات الصارمة تثير الحقد والعداوة ضد المنحرفين وتدفعهم إلى مزيد من الانحراف.

وخلاصة القول: أن اتجاهات التفاعلية الرمزية تهتم بكيفية تعلم الناس السلوك المنحرف والأدوار الاجتماعية من خلال التفاعل مع الآخرين ودراسة ماهية الذوات الشخصية. كما توضح أن الافراد لديهم مَيْلٌ كبير للانحراف عن المعايير المجتمعية عندما يكونون على علاقة دائمة بأشخاص لديهم الميل نحو الانحراف بدلاً من التوافق. الجريمة والانحراف في ضوء هذه الاتجاهات، ظاهرتان يجري تصورهما وبناؤهما اجتماعيًّا. والمجتمع هو الذي يحدد أنماط السلوك، ويكثر الانحراف في الأوساط الاجتماعية المتعددة الثقافات، فلكل ثقافة رؤيتها الخاصة بالجريمة والانحراف. والسلوك المنحرف والاجرامي يتم تعلمه من خلال الجماعات الأولية، حيث إن لكل جماعة تعريفها الخاص للجريمة والسلوك المنحرف تختلف عن الجماعات الأخرى.

ثالثًا: الجريمة والسلوك المنحرف في ضوء نظرية الصراع:

في البداية تصنف معظم الكتابات في العلوم الاجتماعية العمليات

الاجتماعية بين الناس إلى تعاون وتنافس وصراع. ويعرف "لويس كوسر" الصراع Conflict بأنه نزاع مباشر ومقصود بين أفراد أو جماعات من أجل المكانة والقوة والموارد النادرة (Coser, 1956). وتوضح نظرية الصراع في تفسيرها للجريمة والسلوك المنحرف، أن الأشخاص الذين يشغلون مناصب معينة في مجال السلطة، يحافظون على مكانتهم المتميزة باستخدام القانون كوسيلة لحماية مصالحهم الذاتية. ويقترح منظرو هذه النظرية، أن أنماط الحياة التي تعتبر انحرافية من وجهة نظر النخب السياسية والاقتصادية، غالبًا ما تعرف بأنها غير قانونية. ويلاحظون أن أنشطة الفقراء والأقل دخلاً من الأفراد هم أكثر احتمالاً بأن يتم وصفهم بالإجرام أكثر من أولئك الأفراد الذين ينتمون لفئات الدخل المتوسط والدخل العالي (Kendall et al., 2007, 199).

وفي هذا الصدد، يرى "ريتشارد كويني" (R. Quinney) أن الأفراد من ذوي السلطة السياسية والاقتصادية، يُعرفون أي سلوك يهدد مصالحهم الذاتية بأنه سلوك إجرامي. وأصحاب السلطة هم الذين يستخدمون القانون لحماية مصالحهم (1980, 203). والسؤال الذي يطرح نفسه، لماذا يرتكب الناس الجرائم؟ يرى بعض منظري الصراع أن الأثرياء يرتكبون الجرائم بسبب جشعهم وزيادة ما لديهم من أموال. فجرائم ذوي الياقات البيضاء، كالتلاعب في سوق الأوراق المالية، والمضاربة على الأراضي، والإفلاس البنكي وغيرها من الجرائم، غالبًا ما تنطوي على مبالغ مالية ضخمة، وينتج عنها إيذاء العديد من الأفراد وإلحاق الضرر بهم. على العكس من جرائم الشارع، كالسطو، والاعتداء العنيف، غالبًا ما تتضمن مبالغ قليلة من المال، وتسبب الإيذاء لعدد محدود من الأفراد (Bonger, 1969, 199).

أما بالنسبة لمنظري الصراع، فيرون أن ارتكاب الفقراء لجرائم الشارع يرجع إلى متطلبات الحياة الضرورية التي ليس في مقدورهم توفيرها كالغذاء والملبس والمأوى والرعاية الصحية. وهذا يعود إلى عدم التوزيع العادل للموارد في المجتمع (Gorden, 1973, 199). وبهذا فإن معاناة حياة الفقر تؤدي

بالضرورة إلى ارتكاب الجرائم التي من الممكن أن تؤدي إلى حدوث ضحايا بين مرتكبيها من الفقراء.

ترتبط نظرية الصراع باسم عالم الاجتماع "كارل ماركس" (K. Marx) الذي يعتمد في تفسيره للظواهر الاجتماعية على العامل الاقتصادي. ويرجع ظاهرة الانحراف والجريمة في المقام الأول للصراع الطبقي بين طبقتي الرأسمالية والطبقة العمالية (البروليتاريا) وذلك بسبب عدم عدالة النظام الرأسمالي في توزيع وسائل الإنتاج والثروة الذي يزيد من غنى الرأسماليين وفقر الطبقة العاملة. ويقترح "ماركس" أن الحل الوحيد لهذه المشكلة يتمثل في الثورة على هذا النظام الرأسمالي والحد من التشريعات القانونية التي تحميه (أبو عليان، ٢٠١٩). وهذا يعني أن السلوك المنحرف بحسب هذا الرأي، إنما يرجع إلى ظاهرة اللامساواة في النظام الرأسمالي والصراع مع الطبقة العاملة في المجتمع. وتحاول الدول الرأسمالية ووسائل إعلامها تشتيت الانتباه عن المشاكل الاجتماعية الحقيقية والمتزايدة في حدوثها من خلال إثارة القلق والفزع حول قضايا جزئية تدور حول مشاكل السرقة، والسطو، والاعتداء على الآخرين. وعلى الرغم من أن "ماركس" لم يكتب إلا القليل عن الجريمة والانحراف، إلا أن العديد من أفكاره النقدية تقوم على افتراض أن نظام العدالة الجنائية يحمي قوة ومكانة الطبقة الرأسمالية. وقد أقام نقده للرأسمالية على الصراع المتأصل الذي يعتقد بوجوده بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة ويرى أن المؤسسات الاجتماعية (القانون – السياسة – التعليم) تشكل البنية الفوقية في المجتمع التي تضفي الشرعية على البنية الطبقية وتحافظ على مكانة الرأسمالية المتميزة فيها. والجريمة لديه تعتبر تعبيرًا للمقاومة الفردية ضد الظروف الاجتماعية غير العادلة، وعدم المساواة الناجمة عن الرأسمالية (Kendall et al., 2007, 199).

ومن أهم الأنصار المعاصرين لنظرية الصراع مجموعة من العلماء الأمريكيين الذين يعرفون باليساريين الجدد أمثال "سي رايت ميلز"، و"إلفن

جولدن" و"لويس كوسر" وغيرهم، والذين يعتبرون من أبرز نقاد النظرية الوظيفية التي ظهرت كرد فعل لنظرية الصراع. إن الصراع عند "لويس كوسر" عمل لا يؤدي إلى تمزيق المجتمع، بل هو بمثابة صمام أمن لتحقيق التوازن والاستقرار، والذي بدونه يسود الركود وينعدم التقدم التكنولوجي. ويقرر "كوسر" بأن المجتمعات التي يسودها صراع اجتماعي Social Conflict تتمتع ببناءات اجتماعية مستقرة ومتكاملة. ويشير إلى أن مفهوم الصراع الاجتماعي يعتبر مفهومًا غاية في الأهمية لفهم العديد من مجالات العلاقات الاجتماعية، والذي يعتبر السلوك الإجرامي أحد أشكال العلاقات الاجتماعية بين الجاني والمجني عليه (Coser, 1956, 157).

وخلاصة القول: إن القانون وفق نظرية الصراع، يحمي مصالح الأثرياء وأصحاب القوة والنفوذ. وإن طريقة صياغة القوانين وتطبيقها تزيد من منافع الطبقة الرأسمالية من خلال تأكيدها على أن الأفراد الذين هم في الدرك الأسفل من البناء الطبقي الاجتماعي لا ينتهكون حرمة الممتلكات ولا يهددون سلامة أولئك الذين ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية العليا من البناء الاجتماعي (Reiman, 1984). على كل حال، تفسر هذه النظرية بعض أنماط القوانين دون غيرها. والناس في كل الطبقات الاجتماعية يشاركون بشكل جماعي في فهم إجرامية أفعال معنية. على سبيل المثال: تلك القوانين التي تمنع القتل، والاغتصاب، والسطو المسلح، لا تقتصر حمايتها لأصحاب الدخل الغالي والمتوسط، وإنما تشمل أيضًا ذوي الدخل المنخفض الذين يشكلون بشكل متكرر ضحايا لمثل هذه الجرائم العنيفة (Klockars, 1979, 200, 477).

وبالنظر إلى معطيات النظريات السابقة على اختلاف توجهاتها، والتي تناولت الجريمة والسلوك المنحرف والتي تتمثل في كل من الاتجاهات (الوظيفية، والتفاعلية الرمزية، واتجاهات الصراع)، نجد أن كلا منها قدمت تحليلات وتفسيرات، وإن كانت مختلفة، بإمكانها مساعدتنا على فهم أسباب ونتائج أنواع معينة من السلوك. كما أنها تزودنا بالإرشادات التي تتعلق بكيفية

التقليل من مظاهر الجريمة والسلوك المنحرف، وبناء الاستراتيجيات التي من شأنها أن تساهم في الحد من هذه تفاقم وانتشار المظاهر الإجرامية والسلوكيات المنحرفة. إلا أن هذا أيضًا لا يجعلنا نتجاهل بعض القصور الذي عانت منه تلك النظريات بسبب تركيزها في تفسير الجريمة والسلوك المنحرف على عامل محدد وتجاهل دور العوامل الأخرى. ولذا، فإن هذه الدراسة تقترح ضرورة النظر إلى مجمل العوامل المؤثرة في خلق الجريمة والسلوك المنحرف حتى يتسنى لنا تقديم تفسير شامل من شأنه أن يصل إلى حد الكمال في فهم السلوكيات الإجرامية والمنحرفة. وهذا ما يدفعنا إلى التأكيد على أهمية دور العوامل الاجتماعية، بجانب العوامل الأخرى التي تم ذكرها مسبقا، باعتبارها عوامل لها تأثير هام في تشكل سلوكيات الناس على اختلاف مكاناتهم وظروفهم في المجتمع. ولتوضيح أهمية المتغيرات الاجتماعية، سنحاول أن نشرح دور وأهمية هذه المتغيرات في النقطة التالية، وخاصة من خلال استعراض أنواعها المختلفة وآثارها الإيجابية والسلبية في تربية الأبناء، وعلاقتها بالسلوكيات الإجرامية والمنحرفة التي يرتكبها الأبناء في نطاق هذه المتغيرات أو ما تسمى بالجماعات الأولية والأساسية في تربية النشء منذ الطفولة.

رابعًا: ما بعد الحداثة والجريمة:

قامت ما بعد الحداثة على نقد كلي لمبادئ الحداثة التي سايرت علم الاجتماع منذ ظهوره في القرن التاسع عشر وحتى سبعينيات القرن الماضي (١٩٧٩) عندما أعلن "فرانسوا ليوتار" عن موت الحداثة وسقوط السرديات الكبرى، وإذا كانت الحداثة قد قامت على مبادئ – الفردية، العقلانية، الإيمان بحتمية التاريخ وأنه يسير في خط مستقيم ولا يتراجع إلى الوراء، والإيمان بالعلم الطبيعي، والتمييز المطلق بين الذات والموضوع، فإن ما بعد الحداثة تشكك في كل هذا وتشكك في قدرة العلم كمصدر وحيد للمعرفة، فالمعرفة هنا أصبحت نسبية فلا توجد معرفة صادقة أو غير صادقة أو معرفة موضوعية، ولا توجد حقيقة موضوعية، فالحقيقة هي من صنع وتشكيل وسائل الاتصال الجماهيري،

وتزايد الاهتمام بكل ما هو ثقافي والشك في السياسة الحكومية وتنامي سياسة الحياة وعدم الفصل بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي، والنظر إلى التاريخ باعتباره تقدمًا مستمرًّا نحو الحرية وسعيا نحو التقدم لم يعد يلقى قبولاً الآن.

وقد ساهم الكثير من المفكرين في نشر وترسيخ هذه الأفكار مثل: "فرانسوا ليوتار" (الوضع ما بعد الحداثي)، و"ميشيل فوكو" (المراقبة والمعاقبة، الكلمات والأشياء، نظام الخطاب، تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي، حفريات المعرفة)، و"جان بودريار" (مجتمع الاستهلاك) و"جاك دريدا" (علم الكتابة، الكتابة والاختلاف) و"أنتوني جيدنز" وغيرهم. وقد انعكس فكرهم هذا في موضوع الانحراف والجريمة فلم تعد النظرة السابقة التي ترى أن الانحراف والجريمة هو نتيجة لحتميات اجتماعية وثقافية ونتيجة لتناقضات الأبنية الاجتماعية والاقتصادية. فهناك الكثير من التغيرات الاجتماعية التي أصبحت تؤثر على السلوك الإجرامي ومكافحة الجريمة مثل صعود المجتمع الاستهلاكي كما أوضح ذلك "جان بودريار" في كتابه "مجتمع الاستهلاك"، مثل العولمة وتراجع التصنيع وزيادة عدم الاستقرار وعدم اليقين وهيمنة وسائل الإعلام والاتصال على مجمل حياتنا وانتشار الثقافة الجماهيرية على نطاق واسع، وزيادة الحرية الفردية والتنوع الثقافي. لقد قامت ما بعد الحداثة فعلاً بتفكيك النماذج والمبادئ المعرفية التي قامت عليها الحداثة منذ القرن الخامس عشر.

وفقًا لمفكري ما بعد الحداثة، مثل "ميشيل فوكو" فإن الطبيعة المتشابكة للسلطة والمعرفة والسيطرة الاجتماعية هي الصلة التي يتم فيها تعريف الانحراف والجريمة. تقترح نظرية علم الإجرام ما بعد الحداثي أنه للبحث عن أسباب الجريمة، يجب على المرء أن ينظر إلى تعقيد تفاعلات الأفراد داخل ثقافتهم ومجتمعهم وبنيتهم الاجتماعية. في مجتمع ما بعد الحداثة، يتحرر الناس بشكل متزايد من القيود الناشئة عن الأعراف الاجتماعية والروابط الاجتماعية للآخرين. الجريمة كما هي مُعرَّفة حاليًا هي ببساطة تعبير عن وجهة نظر معينة لأولئك الذين يتمتعون بالسلطة في كيفية تصرف الناس،

وإنكار حرية الناس وهويتهم الذاتية واختلافهم.

فمفكرو ما بعد الحداثة يرون بأن الجريمة كما تم تعريفها في فترة الحداثة هي مجرد تعبير عن وجهة نظر معينة لأولئك الذين يتمتعون بالسلطة في كيفية تصرف الناس، وتنكر حرية الناس، والهوية والاختلاف يجادل منظرو ما بعد الحداثة بأننا نعيش الآن في عالم ما بعد حديث يتميز بالتنوع والتشرذم. ةيؤكد ما بعد الحداثيين أن المجتمع يتغير بسرعة وباستمرار بحيث يتسم بعدم اليقين، حيث ينقسم المجتمع إلى مجموعة كبيرة ومتنوعة من المجموعات مع اهتمامات وأنماط حياة مختلفة. ةينظر ما بعد الحداثيين إلى مسألة "الجريمة" على أنها مجرد بناء اجتماعي، قائم على تعريف قانوني ضيق لا يعكس تنوع مجتمع ما بعد الحداثة. يتحرر الناس بشكل متزايد من القيود الناشئة عن الأعراف الاجتماعية والروابط الاجتماعية للآخرين.(Thomas st Louis, 2013).

ويجادل ما بعد الحداثيين بأنه من الضروري تجاوز التعريفات القانونية الضيقة للجريمة، وتطوير مفهوم أوسع للجريمة يقوم على العدالة واحترام الهويات وأنماط الحياة التي يختارها الناس. وهذا ما يذهب إليه "هنري وميلوفانوفيتش" (Stuart & Milovanovic, 1996) من أن الجريمة يجب أن تتجاوز التعاريف القانونية الضيقة إلى مفهوم أوسع للضرر الاجتماعي، مع احتضان جميع التهديدات والمخاطر للأشخاص الذين يتبعون أنماط حياة وهويات متنوعة بشكل متزايد. كما يقترحون أنه يجب إعادة تصور الجريمة ليس فقط على أنها مخالفة للقوانين، ولكن كأشخاص يستخدمون القوة لإظهار عدم الاحترام للآخرين من خلال إلحاق الأذى بهم من نوع ما.

طرح كل من "هنري ستيوارت" و"دراجان ميلوفانوفيتش" نظرية علم الإجرام التأسيسي وهي نظرية متأثرة بما بعد الحداثة لعلم الجريمة والتي كانت مستوحاة من كتاب "أنتوني جيدينز" دستور المجتمع (١٩٨٤) في هذه النظرية، يُنظر إلى الجريمة على أنها جزء لا يتجزأ من الإنتاج الكلي للمجتمع وهي إنتاج مشترك للعناصر البشرية والهياكل الثقافية والاجتماعية التي يخلقونها باستمرار.

تُعرِّف هذه النظرية الجريمة على أنها الضرر الناتج عن استثمار البشر للطاقة في علاقات قوة تنكر أو تقلل من الخاضعين لهذا الاستثمار، أي إنسانيتهم. من منظور النظرية التأسيسية، يُنظر إلى المجرم على أنه "مستثمر مفرط" بينما يُعرف الضحية باسم "موضوع التعافي" (Stuart & Milovanovic, 1996).

ترفض هذه الأطروحة مناهج النظريات الإجرامية السابقة التي ترجع الجريمة إلى أسباب جزئية أو سياقات كلية. إنها تدعو، بدلاً من ذلك، إلى أن التفكير في الجريمة يجب أن يعاد النظر فيه على أنه إنتاج استطرادي مشترك من قبل عملاء بشريين لأيديولوجية الجريمة التي تدعمها كواقع ملموس. تجادل هذه الأطروحة بأن الحد من الجريمة لن يتحقق إلا من خلال تقليل الاستثمار من قبل الوكلاء البشريين في أيديولوجية إنتاج الجريمة. وهي تدعو الى تطوير خطاب بديل، بدلاً من خطاب معارض، خطاب صنع سلام بدلاً من خطاب متعارض (Stuart & Milovanovic, 1996).

يقدم علم الجريمة التأسيسي نهجًا إيجابيًّا وشاملاً لدراسة الجريمة. مع الأخذ في الاعتبار أن الأفراد لا يشكلون العالم فحسب، بل يتشكلون بواسطته، وتجادل هذه النظرية بأنه لا يمكن فهم سلوكيات أولئك الذين يسيئون إلى الآخرين ويؤذونهم بمعزل عن المجتمع الذي هم جزء منه. وأنه بدلاً من الشروع في تحديد العوامل التي تسبب المخالفة، يدرس علم الإجرام التأسيسي الإنتاج المشترك للجريمة من قبل الأفراد والبني الاجتماعية والتنظيمية التي يطورها البشر. الآثار المترتبة على ذلك هي، أولاً: أنه يجب تفكيك الجريمة كعملية استطرادية متكررة، وثانيًا: يجب بذل محاولات واعية لإعادة الأعمار (Stuart & Milovanovic, 1996). إن علم اجتماع الانحراف ما بعد الحداثة اعتنق "أجندة" تعددية تشمل تحليلات للمنهج وقوة الدولة وحقوق الإنسان بالإضافة إلى فكرة الواقعية اليسارية بأن الجريمة يجب أن تؤخذ مأخذ الجد؛ لأنها تضرب أكثر قطاعات المجتمع ضعفًا (جون سكوت، ٢٠٠٩، ٦٥).

المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في الجريمة والسلوك المنحرف:

بعد استعراض أبرز النظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة والانحراف، سيتم عرض لأهم المتغيرات الاجتماعية التي تحيط بالأفراد في المجتمع وبخاصة ما يحيط بالطفل أو الحدث منذ ولادته، باعتبارها ذات أهمية بالغة الأثر في تشكيل أنماطه السلوكية، وبخاصة إذا ما اعترى هذه المتغيرات أي خلل أو اضطراب، مما يؤدي إلى ارتكاب الجرائم أو السلوكيات المنحرفة.

ومن أبرز هذه المتغيرات الاجتماعية ما يلي (زريقات، ٢٠٠٧):

١- المحيط الأسري:

تعتبر الأسرة الخلية الاجتماعية الأولى في المجتمع، وتمثل اللبنة الأولى في التنظيم الاجتماعي فهي التي تحتضن الفرد وليدًا وتتعهده بالرعاية حتى يشتد عوده ومن ثم فهي تساهم بدور أساسي في نمو الشخصية وارتقائها، إما نموًا سليمًا إذا سادت بين أعضائها مشاعر المودة والألفة في أقصى درجاتها متمثلة في التماسك والعطاء المتبادل، أو نموًا سلبيًّا في اتجاه التفكك والانحراف بحيث يقل التماسك والعطاء ويتضاءل دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية إلى أقل درجة ممكنة، بمعنى أنه إذا صلحت الأسرة فسوف تقدم لنا فردا صالحًا لنفسه وللمجتمع، وإن كانت فاسدة خرج الفرد في الغالب فاسدًا منحرفًا وذلك من خلال ما يمثله الوالدان من قدوة صالحة أو فاسدة (ربيع، ٢٠٠٤، ٧٧). ولا شك أن الأسرة تشكل الركن الأساس في بناء أي مجتمع. وأن انتماء الفرد لمجتمعه يتم من خلال انتمائه لأسرته التي تشكل النواة الأولى في بنائه الاجتماعي، والخلية الاجتماعية الأساسية التي ينمو داخلها، ويتعلم من خلالها معايير وقيم وتقاليد المجتمع الذي يعايشه. ومن الممكن أن تكون الأسرة عاجزة عن تأدية واجباتها المنوطة بها تجاه تربية الأبناء وتنشئتهم التنشئة الاجتماعية السليمة، وذلك نتيجة وفاة أحد الوالدين أو كليهما أو انفصالهما، إضافة إلى النزاعات والخلافات الدائمة بينهما. مما يؤثر على الأمن الاجتماعي في حياة الاطفال، ويضطرهم إلى الخروج إلى الشارع بحثًا

عن مكان آخر أكثر أمنًا واستقرارًا. ومن الممكن أن يتسبب ذلك في القيام بأعمال وسلوكيات منحرفة نتيجة الاختلاط بآخرين يقومون بأفعال منحرفة يمارسونها، وبخاصة تعاطي المخدرات وبالتالي الإدمان عليها.

٢- المحيط المدرسي:

المدرسة تمثل المؤسسة الرئيسية الثانية في عملية التنشئة الاجتماعية للإنسان. والمدرسة ليست مسئولة فقط عن التعليم بل وعن التربية أيضًا، لذا تسمي الوزارة المعنية بالمدارس بوزارة التربية والتعليم. ومن خلال المدرسة يتعلم الإنسان السلوكيات الصحيحة ويتم نهيه عن السلوكيات غير الصحيحة. فالبيئة المدرسية تلعب دورًا بالغ الأهمية في مجال الصحة النفسية والصحة الجسمية لطلابها. فهي التي تراعي من خلال الهيئات التدريسية المؤهلة الجوانب الإيجابية المرتبطة بفترة النمو وبخاصة في مرحلة المراهقة، وتسهم من خلالها في جعل المراهق أكثر قدرة على اكتساب خبرات مفيدة تساعده على تكوين اتجاهات إيجابية نحو الذات، وتجاه القيم السائدة في المجتمع، وتجاه المجتمع ككل.

٣- وسائل الإعلام المختلفة:

الإعلام له دور واضح في نقل الأخبار الصادقة للجمهور وتوعيته بأمور المجتمع وإرشاده إلى السلوكيات الصحيحة وكذلك تسليط الضوء على السلوكيات غير الصحيحة لتنفيره منها. وتشكل البرامج الإعلامية على اختلافها بما تتضمنه من الأفلام والمسلسلات التي تعرضها وسائل الإعلام، تأثيرًا مباشرًا على السلوك الاجتماعي للأحداث يدفعهم في بعض الاحيان إلى تقمص الشخصيات التي يشاهدونها بشكل متكرر، خاصة ما يتعلق منها بالمغامرات ومظاهر العنف المختلفة التي يمكن أن يتحول تقليدها ومحاكاتها إلى ممارسة فعلية لأعمال العنف التي يترتب عليها انسياق الحدث أو الشاب في مسار الجنوح وارتكاب الجرائم.

٤- وسائل التواصل الاجتماعي:

نحن نعيش الآن في عصر التكنولوجيا والانفجار التقني والمعرفي والثقافي والتواصل مع الآخرين عن بعد، والتي من أهمها وأكثرها تأثيرًا اليوم هي وسائل التواصل الاجتماعي Social Media. ومن أمثلة هذه الوسائل: الفيس بوك والواتس آب والإنستغرام وتويتر وسناب تشات وغيرها. هذه الوسائل لها مميزاتها ولها عيوبها التي تظهر عندما يتم استخدامها بشكل سيء ويظهر تأثيرها السلبي على من يستخدمها. ومن الآثار السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي أن عملية التواصل عبر هذه الوسائل يمكن أن يتم استغلالها بشكل كبير في الرذيلة والفساد الأخلاقي وتخطي الحدود الدينية والأخلاقية والاجتماعية والثقافية بين المستخدمين من خلال دخولهم في مناقشات غير مرغوب فيها دينيًّا وأخلاقيًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا وسياسيًّا وفكريًّا، وارتياد منتديات الحوار والدردشة والارتباطات العاطفية بغرض التسلية والتلاعب بعواطف الآخرين؛ حيث يخفون الاسم والعمر والحالة الاجتماعية والزواجية والجنسية والديانة (أبو النصر، ٢٠١٤، ١٩٠ -١٩٣).

٥- الحي أو الوسط المحيط بالأسرة:

إن البيئة لها تأثير على سلوك الفرد، والإنسان ابن بيئته. وللوسط المحيط بالأسرة، من جيران وأقارب وأماكن (مثل: وجود دور سينما ومجمعات تجارية تسوقية ومقاهٍ وملاهي ليلية) وما تتخلله من لقاءات وعلاقات وما يسودها من أجواء، الدور الكبير في بناء سلوك أفراده، سواء كان سلوكًا سويًّا أو منحرفًا.

٦- الصحبة أو جماعة الرفاق:

تلعب الصحبة أو جماعة الرفاق أو جماعة الأصدقاء دورًا كبيرًا في حياة الفرد من حيث التأثير في سلوكياته. فهذه الجماعة لها تأثير كبير على الفرد وخاصة لو كان طفلاً أو مراهقًا. ولجماعة الرفاق مميزات وعيوب، لذا يجب مساعدة الطفل والمراهق على حسن اختيار الرفاق، واستمرار المتابعة والإشراف للاطمئنان من عدم انجراف الطفل والمراهق في سلوكيات غير صحيحة نابعة

من عضويتهما في جماعة الرفاق. وكلما كانت الصحبة خيرة وصالحة كانت سلوكيات أفرادها سليمة وسوية والعكس صحيح. ولذا، يتوجب على الفرد أن يكون حريصًا على اختيار الصحبة الصالحة والابتعاد عن الصحبة الشريرة وعدم الاختلاط بأعضائها، وهذا يتوقف على دور الأسرة والمدرسة والمسجد في هذا المجال.

نظرة مستقبلية في مكافحة الجريمة والسلوك المنحرف:

في ضوء معطيات الدراسة الحالية، يتضح أن الجريمة والسلوك المنحرف من أبرز المشكلات التي تواجهها مجتمعاتنا المعاصرة على اختلاف ثقافاتها. وقد أصبحت في مقدمة المشكلات الاجتماعية التي تشملها قائمة الأوليات لدى كافة المجتمعات للوصول إلى الطريق السوي للتعامل معها والتقليل من فاعليتها والحد من الآثار المترتبة عليها. فالجريمة والسلوك المنحرف كظواهر اجتماعية يصعب القضاء عليها نهائيًّا أو منع حدوثها تمامًا، باعتبارها ظواهر عالمية توجد في كل المجتمعات على اختلاف معدلاتها وأنواعها والأسباب الداعية لارتكابها. ولذا، تعددت الدراسات والتفسيرات العلمية في محاولة فهم هذه الظواهر ومعرفة العوامل والدوافع والأسباب المؤدية إلى حدوثها، في محاولة منها لدرء أخطارها واستقراء سبل علاجها والوقاية منها.

وتوضح هذه الدراسات أن التطور الحضاري والتقدم العلمي وحركة التصنيع الحديثة، ساهمت جميعها في زيادة معدلات الجريمة والسلوك المنحرف وتنوع أساليب تنفيذها لدى مرتكبيها. رغم كل الجهود والمحاولات المبذولة لمكافحة الجريمة والسلوكيات المنحرفة، والوقاية منها سواء بتدعيم الإجراءات الأمنية أو تشديد العقوبات على مرتكبيها أو إنشاء المزيد من المؤسسات الإصلاحية وغيرها من الإجراءات الوقائية. إلا أن معدلات الجريمة والسلوك المنحرف آخذة في الازدياد لدى العديد من المجتمعات النامية منها والمتقدمة، مما يشكل عاملاً هامًّا يهدد أمن الإنسان واستقرار المجتمعات على المستوى العالمي.

وللوقوف على النظرة المستقبلية لوجود الجريمة والسلوك المنحرف، لا بد من الأخذ في الاعتبار تلك التساؤلات المطروحة تجاه التزايد المضطرد لمعدلات الجريمة والسلوك السلوك المنحرف في وقتنا الحاضر، والمتمثلة في قانونية الحلول المطروحة بصددها، والدور الذي يلعبه الاقتصاد العالمي، وما تسهم به الأساليب التكنولوجية المعاصرة والأجهزة الإلكترونية الحديثة في مجال تغيير طبيعة الجريمة والسلوك المنحرف مستقبلاً. ولعل من الممكن أن الاتجاه الرئيس الذي سيؤثر في تحديد أنماط الجريمة والسلوك المنحرف مستقبلاً. إنما يتمثل في عولمة الاقتصاد، وانتشار وسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة ومعطيات التكنولوجيا المعاصرة. فقد انتشرت العديد من أنماط الجريمة والانحراف والتي من أبرها الجريمة المنظمة في مجال تجارة المخدرات والمسكرات في العديد من متجمعات عالمنا المعاصر، بحيث أصبحت عملاً دوليًّا واسع الانتشار. كما يتمثل هذا الاتجاه في استخدام الأقمار الصناعية والاجهزة الالكترونية المستحدثة، لارتكاب الجرائم المالية في أي مكان في العالم دون السيطرة عليها قانونيًّا أو قضائيًّا (Kendall et al., 2007, 221).

ففيما يتعلق بعولمة الاقتصاد، فمن الممكن أن يؤثر ذلك في ارتكاب العديد من الجرائم والسلوكيات المنحرفة بطرق ووسائل عديدة. فقد أدى التحول أو الانتقال من الاقتصاد المحلي إلى الاقتصاد العالمي إلى تدمير سوق العمل في كثير من البلدان، والذي أدى بدوره إلى فقدان الوظائف الآمنة أو الوظائف جيدة الدخل، مما أثر بدوره على حياة الأسر والمجتمعات المحلية، بحيث أدى ذلك إلى القيام بأعمال إجرامية وسلوكيات منحرفة متزايدة. كما أن التغييرات في سياسات الضرائب والرعاية الاجتماعية في العديد من بلدان العالم قد أدت إلى زيادة المنافسة العالمية، وبالتالي إلى تزايد حالة اللامساواة الاجتماعية التي تؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة والسلوك المنحرف (Kendall et al., 2007, 222).

رؤية استشرافية للموضوعات السوسيولوجية التي في حاجة إلى دراستها في المستقبل:

نظرا للتغييرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتسارعة، ونظرا لندرة الموارد في معظم المجالات، وقلة الاهتمام بالوقاية من المشكلات، وتضارب السياسات الاجتماعية والقوانين أحيانا تجاه بعض أمور وقضايا المجتمع، وقلة الوعي الاجتماعي والثقافي، وغياب العدالة أحيانا في توزيع الموارد وفي بناء القوة ... تظهر مشكلات اجتماعية عديدة، ونجد صعوبات جمة في عملية مواجهتها. من هذه المشكلات المستحدثة نسبيًا والمطلوب دراستها وتشخيصها واقتراح الحلول لها من جانب علم الاجتماع: مشكلات سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وجرائم النساء، والتحرش الجنسي، وزنى المحارم، وجرائم سرقة الأعضاء البشرية، والإرهاب الإلكتروني، وإدمان الأنواع المستحدثة من المخدرات، والإدمان الإلكتروني، والجرائم التكنولوجية، والجرائم العابرة للحدود

وبالطبع فإن علم الاجتماع عليه مسئولية رئيسية في دراسة هذه المشكلات ورصد العوامل المؤدية والنتائج المترتبة عليها وتقديم مجموعة من الحلول العلمية المناسبة لها حتى يسترشد بها المسئولون والسياسيون وواضعو القوانين والسياسات المعنيون بهذه المشكلات. بل على علم الاجتماع التنبؤ بهذه المشكلات قبل حدوثها بهدف اقتراح الاجراءات الوقائية والاحترازية لوقاية المجتمع من هذه المشكلات وتجنب وقوعها أصلاً، من منطلق أن الوقاية خيرًا من العلاج، وأن الوقاية تحتاج وقتًا وجهدًا وتكاليف أقل من العلاج، وتتضمن المحافظة على الموارد البشرية بشكل إنساني أفضل.

ومن أمثلة الجرائم والسلوكيات المنحرفة التي يجب على علم الاجتماع إلقاء الضوء عليها بالدراسة والتشخيص واقتراح الحلول، جرائم النساء التي تشير بعض التقارير أنها في تزايد بشكل سريع، وهي لا تعتبر جرائم عامة وإنما جرائم خاصة ترتبط بالطبيعة الأنثوية للمرأة سواء من الناحية البيولوجية أو الفيزيولوجية، أو من ناحية وضعها الاجتماعي. ومن واقع الظاهرة الإجرامية أن

النساء يرتكبن أنواعًا معينة من الجرائم يرتكبها الرجال بنسبة أقل كقتل المواليد، والإجهاض، والسحر والشعوذة، والتسول، وأغلب هذه الجرائم يدخل في إطار ما يسمى بالإجرام الخفي، ذلك لكونها في معظم الحالات لا تصل إلى علم الشرطة، وإن كانت موجودة على أرض الواقع، ومن ثم لا تدرج ضمن الإحصائيات الجنائية.

مثال آخر عن الجرائم والسلوكيات المنحرفة والتي يجب أن يعطي علم الاجتماع اهتمامه وتركيزه الجرائم التكنولوجية. وبالفعل بدأت كتابات تهتم بهذا النوع من الجرائم منها كتب ومقالات عن علم الاجتماع الآلي أو علم الاجتماع الرقمي Digital Sociology كفرع حديث من فروع علم الاجتماع بدأ الحديث عنه في العام ٢٠٠٩ بواسطة العالم جوناثان وين Jonathan R. Wynn. أيضا من الكتب التي صدرت في هذا الموضوع كتاب علي محمد رحومة بعنوان علم الاجتماع الآلي (٢٠٠٢).

وهذا الفرع يجمع بين علم الاجتماع وعلم الحاسوب معًا بشكل متكامل، ويهتم بنشوء ما يسمى بالاجتماعية من خلال شبكة الإنترنت، وبموضوع دراسة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في حياة الإنسان، وعلاقات التأثير المتبادلة بين تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والإنسان، وكيف أن هذه التكنولوجيا غيرت أمورًا كثيرة في حياة المجتمع، وما هو تأثير استخدام وسائل التواصل الاجتماعي السلبي والإيجابي علي الفرد والأسرة والمجتمع، وما هي الجرائم التكنولوجية وأنواعها والعوامل المؤدية لها والنتائج المترتبة عليها وكيفية مواجهتها.

هذا ويمكن القول بإن النمو المستقبلي لمعدلات الجريمة والسلوكيات المنحرفة، غالبا ما يكمن في شبكة الحاسوب الدولية وفي تقنيات أخرى عديدة، كما هو الحال في تزايد معدلات الجرائم التكنولوجية وبسرعة كبيرة. ولهذا، فان قراصنة الحاسوب هم من يتحمل المسئولية عن حدوث العديد من أنماط الجريمة والتي في مقدمتها الهجمات الفيروسية التي تهدف إلى إغلاق مواقع

إلكترونية معينة لأهداف إجرامية. إضافة إلى استخدام العديد من خبراء الحاسوب لبطاقات الائتمان الخاصة بالعديد من الأفراد بهدف الحصول على مدخراتهم المالية بوسائل غير مشروعة تتسم بالغش والاحتيال. وما يترتب على ذلك وقوع العديد من الأفراد ضحايا لهذه السلوكيات الإجرامية عبر شبكات الإنترنت، مع الأخذ في الاعتبار صعوبة التحقق من مرتكبي هذه الجرائم.

وهذا، يدعو إلى القول بإن النظرة المستقبلية للجريمة والسلوك المنحرف لا تزال غير واضحة المعالم، وبحاجة إلى المزيد من الدراسات الجادة، لوضع حد لما يترتب على ما تقوم به الدعوة إلى عولمة الاقتصاد، والدور الذي تقوم به أدوات التكنولوجيا المعاصرة وبخاصة الإلكترونية منها، والتي تشمل أجهزة الحاسوب المختلفة، واستخدام الأقمار الصناعية لتحقيق أهداف لا إنسانية وغير قانونية.

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع العربية

أبو النصر، مدحت محمد. (٢٠١٤). علم اجتماع الاتصال والإعلام. المكتبة العصرية.المنصورة. مصر.

أبو النصر، مدحت محمد. (٢٠١٧). مجالات الدفاع الاجتماعي. كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان. القاهرة. مصر.

أبو النصر، مدحت محمد. (٢٠١٨). التحليل العلمي لمشكلة الإرهاب: المفهوم والعوامل والآثار والمواجهة. المنصورة، مصر: المكتبة العصرية. المنصورة. مصر.

أبو النصر، مدحت محمد. (٢٠١٩). الدفاع الاجتماعي وجرائم العنف. كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان. القاهرة. مصر.

الدوري، عدنان. (١٩٩١). الانحراف الاجتماعي: دراسة في النظريات والمشكلات. ذات السلاسل. الكويت.

الماوردي، أبو الحسن علي. (١٩٧٩). الأحكام السلطانية والولايات الدينية. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.

ثابت، ناصر. (١٩٨٤). المخدرات وظاهرة استنشاق الغازات، دار السلاسل، الكويت.

جيدنز، أنتوني. (٢٠٠٥). علم الاجتماع. ترجمة: فائز الصباغ. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان.

دوركايم، اميل. (١٨٩٤). قواعد المنهج في علم الاجتماع. ترجمة: محمود قاسم. دار المعرفة الجامعية. (١٩٨٨). الإسكندرية. مصر.

راضي، إيناس محمد. (٢٠١٥). الجريمة، كلية القانون. جامعة بابل . بغداد، العراق.

ربيع، محمد شحاته وسيد يوسف، جمعه وسيد عبد الله، معتز. (٢٠٠٤). علم النفس الجنائي. دار غريب . القاهرة، مصر.

رحومه، علي محمد. (٢٠٠٢). علم الاجتماع الآلي، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

زريقات، مراد علي. (٢٠٠٧). العوامل الاجتماعية للانحراف. جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية. الرياض. السعودية.

سكوت، جون. (٢٠٠٩). علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية. ترجمة: محمد عثمان. الشبكة العربية للأبحاث والنشر. بيروت. لبنان.

طاهر، نعيمة. (٢٠١٨). علم النفس الجنائي. قسم علم النفس. كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت. الكويت.

غيث، محمد عاطف وآخرون. (١٩٧٩). قاموس علم الاجتماع. الهيئة العامة للكتاب. القاهرة .مصر.

فوكو، ميشيل. (١٩٩٠). المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن. ترجمة: علي مقلد. مركز الإنماء القومي. بيروت. لبنان.

مارشال، جوردن. (٢٠٠٠). موسوعة علم الاجتماع. ترجمة: محمد الجوهري وآخرون. المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة. مصر.

مصطفى، مجدي محمد وآخرون. (٢٠٢٠). تعاطي المخدرات بين طلبة المدارس: دراسة استطلاعية من منظور عينة من الأخصائيين الاجتماعيين في عمان، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة. مصر.

مكتب مكافحة المخدرات. (٢٠٢٠). تقرير عن مشكلة الإدمان وتعاطي المخدرات في الدول العربية، منظمة الصحة العالمية WHO.

وزارة الشئون الاجتماعية. (٢٠١٣). مشكلة العنف ضد المرأة في الكويت، وزارة الشئون الاجتماعية، الكويت.

وزارة العدل. (٢٠١٠). إحصائيات وزارة العدل في الكويت عن حالات العنف ضد المرأة في الكويت، وزارة العدل، الكويت.

وزارة العمل والشئون الاجتماعية. (١٩٩٠) . المخدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة العمل والشئون الاجتماعية، دبي. الإمارات العربية المتحدة.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Becker, Howard S. (1963). *Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance*. The Free Press. N.Y.

Bonger, W. (1969). *Criminality and Economic Conditions.* Indiana University Press. Bloomington.

Coser, L. (1956). *The Function of Social Conflict*. The Free Press. N.Y.

Dressler, D. (1969). *Sociology: The study of Human Interaction*. University of Massachusetts , Alfred Knop. Inc. Massachusetts.

Durkheim Emil. (1933). *Division of Labor in Sociology*. Trans George Simpson Press. N.Y.

Erikson, E. H. (1963). *Childhood and Society*. Norton Press , N.Y.

Foucault, Michel. (1975). *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*. Random House. N.Y.

Giddens, Anthony. (1984). The Constitution of Society. University of California Press. California.

Gordon, D. (1973). Capitalism Class and Crime. *American Crime and Delinquency*, 19(2) ,pp. 163-186.

Henry, Stuart, and Dragan Milovanovic. (1996). Constitutive Criminology: Beyond Postmodernism. Sage Publications. London.

Hirschi, T. (1969). *Causes of Delinquency*. University of California Press. Berkeley.

Jankowski, M. Sanchez. (1991). *Islands in the street: Gangs and American Urban Society*. Berkeley: University of California Press. California.

Kendall, D., Murray, J., & Rick Linden. (2007). *Sociology in Our Times*. Fourth Canadian Edition. Nelson. Toronto.

Klockars, C. (1979). Contemporary Crises of Marxist Criminology. *Criminology*, Vol. 16(4) ,pp. 477-515.

Lyotard, Jean-François. (1979). *La condition postmoderne*, Paris. Les Edition De Minuit .

Martin, Elizabeth A. (2003). *Dictionary of Law*. 7th Ed. Oxford University Press.Oxford.

Merton, R. (1968). *Social Theory and Social Structure*. The Free Press. N.Y.

Merton, Robert K. (1938). Social Structure and Anomie. *American Sociological Review*, Vol. 3(5), pp. 672-682.

Parsons, T. (1951). *The Social System*. The Free press. N.J.

Quinney, R. (1980). *Class, State, and Crime*. 2nd Ed. Addison-Wesley Longman. N.Y.

Reiman, Jeffrey H. (1984). *The Rich get Richer and the Poor Get Prison*. 2nd Ed., John Wiley and Sons. N.Y.

Schafer, S. (1967). *Theories in Criminology: Past and present Philosophies of The Crime Problem*. Random House. N.Y.

Sutherland, Edwin, and Donald Cressey. (1974). *The Principles of Criminology*. 4th Ed. J. B. Lippincott Company. N.Y.

Wynn, Jonathan R. (٢٠٠٩) . " Digital Sociology: Emergent Technologies in the Field and the Classroom " , *Sociological Forum*, Vol, 24, Issue 2,June 2009 , pp. 448–456.

ثالثًا: مواقع شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

http://www.aljamaa.net.

http://www.hawmeer.com.

http://www.elmargoo.com.

http://www.startimes.com.

http://drsabrikhalil.wordpress.com

http://mawdoo3.com.

St. Louis, Thomas. (2013). Postmodernist Theory of Crime and Deviance. Slideshare.net.

الألفي، محمد جبر. (٢٠١٦). ماهية الجريمة الجنائية. الألوكة، نت.